الجلسة السابعة والتسعون

- **التاريخ :** السبت 27 صفر 1420 (1999/06/12)
- **الرئاسة :** السيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت :** ثلاث ساعات ابتداء من الساعة التاسعة وخمس وخمسين دقيقة صباحا.
- **جدول العمال :** دراسة مشاريع مشاريع الميزانيات الفرعية الفرعية المدرجة في اختصاص لجنة المالية.

* * *

السيد إدريس بسيط:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يتضمن جدول أعمال المجلس لهذا اليوم جلستين جلسة صباحية وجلسة ستنطلق بإذن الله على الساعة الثالثة بعد الزوال وتخصص هاتان الجلستان لمناقشة مشاريع الميزانية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية باستثناء ميزانية مجلس النواب ومجلس المستشارين ووزارة الإقتصاد والمالية التي لا زالت قيد الدراس في اللجنة المختصة. في البداية أعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية ليقدم للمجلس التقرير الذي أعده في الموضوع فليتفضل.

السيد مقرر لجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين المحترمين.

يشرفني ويسعدني أن أتقدم إلى المجلس الموقر بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاصات اللجنة وذلك برسم السنة المالية 1999-2000.

وهذه القطاعات تتجلى في البلاط الملكي، مجلس المستشارين، ومجلس النواب، الوزير الأول الوزارة المكلفة بالشؤون العامة، المجلس الأعلى للحسابات، وزارة الإقتصاد والمالية، وزارة التجهيزوزارة النقل والملاحة التجارية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الإعلامية، وزارة القطاع العام والخوصصة، الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الإقتصادية والتخطيط، وأشير هنا إلى أن اللجنة لم تتمكن بعد من مناقشة الميزانيات الفرعية لمجلس النواب ومجلس المستشارين، وكذا وزارة الإقتصاد والمالية نظرالوفرة الأشغال التي تدخل في اختصاصات هذه اللجنة، وقد تقرر مناقشة هذه الميزانيات يوم الإثنين المقبل.

وخلال اجتماعات اللجنة قدم كل وزير عرضا حول القطاع الذي يشرف عليه الشيء الذي مكن السادة المستشارين من الإطلاع على منجزات كل وزارة خلال السنة المالية الحالية وعلى البرامج التي تنوي كل وزارة القيام بها خلال السنة المالية المقبلة وفي هذا الإطار استعرض كل وزير واقع القطاع الذي يشرف عليه وحلل الإكراهات التي تواجهه مع تبيان آفاقه، كما ركز بعض السادة الوزراء على إبراز جوانب الإنسجام والتنسيق القائمين بين الأنشطة القطاعية لكل وزارة في إطار التوجه العام للحكومة لتطبيق البرنامج الحكومي المسطر وعلى ضوء التدابير المتخذة لمعالجة العوائق التي تواجه تطبيق هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تناولت ميزانية البلاط الملكي أولا قبل التطرق لمناقشة الميزانيات الفرعية، الأخرى وبهذه المناسبة أعلن السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة للحكومة بأن له شرف تقديم مشروع ميزانية البلاط الملكي والسيادة في إطار مشروع القانون المالي لسنة 1999-2000، وهي

مناسبة عبر فيها ممثلوا الأمة والحكومة عن ولائهم وإخلاصهم لعمود وجودنا ووحدتنا الوطنية صاحب الجلالة داعين له جميعا بالصحة وطول العمر والنصر المكين وحفظ ولي عهده فيه، والأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة.

كما تمت المصادقة على مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي بالإجماع، وبهذه المناسبة رفع رئيس اللجنة أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء اللجنة آيات الولاء والإخلاص لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وأن يحفظه في ولي عهده الأمير الجليل سيدي محمد وصنوه السعيد مولاي الرشيد وكافة الأسرة العلوية الشريفة، كما أود أن أذكر أن مجلسنا الموقر قد صوت يوم البارحة بكل إجلال على ميزانية البلاط الملكي والسيادة بالإجماع. أما فيما يتعلق بالميزانيات الفرعية للقطاعات الأخرى، فقد أبانت المناقشة على أن الإعتمادات المرصودة لهذه القطاعات ظلت غير كافية لتحقيق ما تصبوا إليه البلاد من رخاء، وتجدون السيد الرئيس، السادة المستشارون تفاصيل المناقشة حول كل هذه الميزانيات الفرعية ضمن ملف التقارير التي وزعت عليكم، هذا الملف الذي يشتمل على مختلف العروض الوجيهة التي تقدم بها السادة الوزراء أمام اللجنة، وكذا ملخصات التساؤلات والملاحظات القيمة التي وردت في مداخلات السادة المستشارين بالإضافة إلى ما تلاها من أجوبة السادة الوزراء عليها.

وقبل الختام أود أن أتوجه بإسمي الخاص ونيابة عن أعضاء مكتب لجنة المالية بالشكر الجزيل إلى جميع السادة الوزراء، وإلى كافة السادة المستشارين المحترمين الذين بدلوا كل الجهود لإغناء النقاش الذي عرفته اللجنة، والذي انصب حول تشخيص المشاكل وإبداء الرأي والنصيحة من أجل غد أفضل. كما أود بالمناسبة أن أتقدم إلى رئيس اللجنة بالشكر على سعة صبره وعلى تسييره المحكم لأشغال اللجنة.

وفي الأخير أوافيكم أيها السادة بنتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.

أولا: البلاط الملكي والسيادة ثم التصويت على هذه الميزانية بالإجماع، ميزانية الوزير الأول بالنسبة لميزانية التسيير:

- الموافقون: 8
- المعارضون: 5
- الممتنعون: 1.

بالنسبة للميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون العامة:

بالنسبة لميزانية التسيير:

- الموافقون: 8
- المعارضون: 5
- الممتنعون: 1.

بالنسبة لميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للحسابات ميزانية التسيير:

- الموافقون: 8

المعارضون: 5

الممتنعون: 1.

أما بالنسبة لميزانية التجهيز :

- الموافقون:8
- المعارضون5
- الممتنعون:1.

بالنسبة لميزانية التسيير:

- الموافقون : 9
- المعارضون : 6
- الممتنعون: 1.

أما بالنسبة للميزانية الفرعية لوزارة النقل والمعالجة التجارية :

- الموافقون: 9
- المعارضون: 6
- الممتنعون: 1.

أما فيما يتعلق بميزانية التجهيز:

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

الميزانية الفرعية لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية ميزانية التسيير :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

بالنسبة لميزانية التجهيز :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

أما فيما يتعلق بميزانية وزارة القطاع العام والخوصصة ميزانية التسيير :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

نفس الشيء بميزانية التجهيز.

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان. إعداد التراب الوطني ميزانية التسيير :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

نفس الشيء بميزانية التجهيز.

قطاع الإسكان :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1.

بالنسبة لقطاع البيئة نفس الشيء :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1،

نفس الشيء بالنسبة لميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالتوقعات الإقتصادية فنفس الشيء بالنسبة لميزانية التسيير ونفس الشيء بالنسبة لميزانية التجهيز :

- الموافقون 9

- المعارضون 6

- الممتنعون 1

. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد مقرر اللجنة ننتقل الآن إلى المناقشة العامة وإعطاء الكلمة لأول مسجل في القائمة المستشار المحترم السيد عباس المغاري ما كاينش السيد المستشار المحترم السي عبد الإله المكنسي، المستشار المحترم السيد بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

-- بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

في مناقشة ميزانية وزارة التجهيز أريد أن أتطرق إلى بعض القضايا التي تهم المتتبعين للتجهيز في بلادنا، وكذلك بمناسبة دراسة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة برسم سنة 99-2000، وما يتأكد مرة أخرى ومن جديد على دور هذه الوزارة في تحسين إطار حياة المواطنين بصفة عامة وتحقيق التواصل والتكامل بين جميع المناطق وخلق تنمية شاملة ومتوازنة ودائمة بتوفير البنيات الأساسية الكبرى والتي في مقدمتها الطرق والسدود والموانئ هاته الأسس التي تشكل في مجموعها

قطب التنمية الإقتصادية في بلادنا وتحقيق الإنفتاح على المستوى الخارجي ويمكن هنا التفاؤل بعد دراسة أرقام ميزانية التجهيز ورصيد الصندوق الطرقي وبعد توضيحات السيد الوزير أمام اللجنة هل حقا نسير فعلا في طريق تحقيق هذه الأهداف.

إن معطيات الميزانية المتوفرة التي نراها بين أيدينا تؤكد أن مشكل الطرق سيبقى دائما قائما سواء من حيث البناء والتهيء والصيانة للرصيد الطرقي المتوفر كما أنه يبان على أن عزلة العالم القروي سوف تستمر انطلاقا من وثيرة الإنجازات الحالية التي تكرس استمرارية هاته العزلة وبالتالي المس بالحقوق الأساسية لأكثر نصف سكان البلاد المتمثلة في تحسين أوضاعهم علما بأن الإحصائيات الصادرة عن الوزارة تؤكد وجود حوالي 38 ألف كيلومترا من المسالك والتي لا زال 82٪ منها في حالة سيئة ولايمكن إستعمالها ولو لفترة متوسطة من السنة إنه مثال يجسد الواقع.

أما في بناء الطرق من جميع أصنافها نطرح موضوع المقاولات التي تنجز صفقات الأشغال العامة لنثير الإنتباه مرة أخرى وبكيفية دائمة إلى ظاهرة الغش والتلاعب بعدم تطبيق ما تتضمنه دفاتر التحملات الشيء الذي جعل الكثير مما ينجز من طرق ومسالك أشغال الأخرى تتعرض في وقت وجيز إلى الأعطاب والإنهيار.

لذلك نطالب بمراقبة حقيقية، بل مراقبة المراقبة على مدى سلامة تنفيذ مضمون دفاتر التحملات وتطبيق المواصفات التي تتعلق بالمواد وهذا من أجل إعادة الثقة للمواطنين بخصوص ما يلاحظ من تجاوزات وتلاعبات كما ذكرت وتواطذات تؤدي ثمنه خزينة المملكة المغربية أما عن الطريق السيار ببلادنا فإننا بعد تسجيلنا بإيجاب لسياسة شق الطرق السيار بالمغرب فإننا مع ذلك نتساءل كذلك عن المقاييس التي يعتمد عليها المسؤولون في برمجة تنفيذ بعض الطرق وما هي العوامل التي تلعب دورها في تحديد الأولويات أو مراجعتها بعد تسطيرها في اللحظة الأخيرة علما بأن كل مناطق المغرب تطمح إلى هذا الإنجاز الذي يخلف آثاره الإقتصادية، ولا سيما إذا كانت هناك أسباب مأساوية تتعلق بالنقط السوداء تهدد الأرواح والممتلكات.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لقطاع الموانئ فإننا نسجل بشأنه بعض الملاحظات كذلك وفي مقدمتها ضعف التجهيزات الموجودة حاليا والتي أدت إلى تراجع نشاط البعض منها أي الموانئ وإذا كان المغرب متوفر على أكثر من 26 ميناء سشكل إمتداداته البحرية الكثيرة فإنه من المطلوب جعل هاته الموانئ في خدمة الرواج الإقتصادي وفي خدمة الإنفتاح والتفتح والشراكة مع الخارج .

سيدي الرئيس،

إن الموانئ التي عرفت انكماشا من حيث التجهيز والإصلاح لا يمكن لها استقطاب الحركة الملاحية، الملاحية البحرية الخارجية والداخلية.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات المستشارين المحترمين،

ولاحاجة إلى التذكير من جديد بأهمية ما يتوفر عليه المغرب من سدود استراتيجية ومن مختلف الأحجام والطاقات التخزينية وهي سياسة حكيمة انتهجتها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وذلك من أجل تحقيق الأمن المائي، ولكن بقدر ما نعتز بهذه المكتسبات بقدر ما يجب المحافظة عليها وصيانتها ومراقبتها حتى يكون ما تختزنه من احتياط مائي واقعيا، وحتى يمكنها من مسايرة ما يرتبط بها من سقي وكهربة وتزويد بالماء الصالح للشرب.

وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار السيد أحمد السنتيسي.

المستشار المحترم السيد ..

السيد المستشار محمد برقية:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية لوزارات التجهيز والنقل والقطاع العام والخوصصة، مؤكدا على أهمية استراتيجية هذه القطاعات سواء داخل العمل الحكومي أو من خلال الدور الذي تلعبه في مجال توفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للإقتصاد المغربي وتأثيرها في مسار التنمية الوطنية على جميع الأصعدة.

وفي البداية سأنطلق من الدور الأساسي والحيوي الذي تتطلع به وزارة التجهيز بحكم الإستراتيجية التي تنهجها في إطار الإختصاصات الموكولة إليها والتي تهم كل من قطاع الطرق والماء والموانئ والتجهيزات العامة والأرصاد الجوية.

إن الميزانية التي رصدت لوزارة التجهيز عرفت تقلصا ملحوظا سيؤثر سلبا على تحقيق ولو قسط بسيط من الوعود التي أتى بها التصريح الحكومي فلا يمكن أن يزدهر الإقتصاد والفلاحة والخدمات الإجتماعية في غياب وجود الطرقات والمسالك الطرقية تربط المدن بالقرى والتجهيزات الأساسية من مطارات وموانئ وسدود وغيرها، فكثير من الجهات لا زالت تعاني من قلة التجهيزات الأساسية كالطرق سواء المعبدة منها أو المسالك لفك العزلة عن العالم القروي وربطه بالحركة الإقتصادية والحركة التجارية وتزويده بالماء الشروب الضروري لاستمرار الحياة اوإذا كنا نقر من جهة أخرى بأهمية السدود والآبار التي يتوفر عليها المغرب فإن المطلوب هو بدل مجهودات جبارة لتكريس استراتيجية تتوخى الأهداف المرسومة لها، تماشيا مع الفلسفة الحسنية الرشيدة القاضية بتشييد سد كل سنة إلى مطلع القرن المقبل، فهل تراجعت الوزارة عن هذه السياسة، أم أن الحكومة ترى أن المغرب قد حقق كفاياته من السدود.

أما فيما يخص الموانئ فإن الإدارة ينبغي أن تتجه إلى صيانة وتحديث منشآتها المينائية قصد الرفع من مردوديتها وتزويد بعض الموانئ بخزانات القمح، إذ أن الجفاف الذي ساد المغرب هذه السنة أدى إلى ارتفاع واردات المغرب من هذه المادة مما يعني أن الموانئ ستعرف ضغطا كبيرا من حيث استيراد القمح وعليه يجب أن تعمل الوزارة على تأمين خزانات القمح بمختلف الموانئ المغربية حتى لا يكون الضغط على ميناء أو إثنين وجميع هذه العمليات يجب تفعيلها بالإسراع في تنفيذها في أقرب الآجال لما لهذه المنشئة من دور فعال في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني ومتابعة إنجاز برنامج التنمية الجهوية وتحسين جودة المنتوج .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يجادل أحد في كون قطاع النقل قطاع حيوي فهو وسيلة للإتصال والتقارب بين الناس، وهو وسيلة للمبادلات بين مختلف المناطق والجهات، وهو الشريان المغدي لمختلف القطاعات الإقتصادية، ونحن في فريق الإتحاد الدستوري نؤمن إيمانا قاطعا بأن تنمية قطاع النقل والملاحة التجارية لا يمكنه أن يرقى إلى المستوى المطلوب ليتمكن من مسايرة التطورات الإقتصادية والإجتماعية إلا بتحريره وفق نهج لبرالي يعتمد على المبادرة الحرة وإعادة النظر في هيكلة واختصاصات المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية الوزارة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بالرغم من المجهودات التي بذلت للتخفيف من حوادث السير فإننا نلاحظ بكل أسف الإرتفاع المهول لحوادث السير الذي يذهب ضحيتها سنويا الألوف من الأرواح البرئية، ونرى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات جريئة للحد منها وهي كالتالي :

1- إعادة النظر في اختصاصات اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير وإمدادها بوسائل العمل الضرورية.

2- إعادة النظر في نظام رخص السياقة.

3- فرض نظام سائقي بالنسبة للحافلات والشاحنات.

4- التنسيق مع وزارة التجهيز لتطوير وإصلاح الشبكة الطرقية ببلادنا، ومن أجل تحسين مردودية النقل الطرقي وتعميمه فإننا نطالب بتوفير وسائل النقل الكافية لفك العزلة على العالم القروي والتي يعاني منها سكان البوادي.

أما بالنسبة للنقل السككي، فإننا نطالب بتطويره وعصرنته وتعميمه لتمتد السكة الحديدية إلى أقصى أقاليمنا الجنوبية وباعتبار النقل الجوي، أحد الركائز الأساسية للإنتفاح على العالم الخارجي، فيجب إعادة النظر في توسيع المطارات وتقوية الخطوط الرابطة بين المدن المغربية وأهم المدن بالعالم.

أما الملاحة التجارية التي تساهم في ربط بين الموانئ المغربية والموانئ الأجنبية فيجب تطوير أسطولها وتحديث أساليب عمله ليقوى على المنافسة مع الأساطيل الأجنبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد كان حزب الإتحاد الدستوري من السباقين للدعوة إلى الخوصصة حيث أن انبثقت دعوتنا في الإعتقاد الراسخ في تحرير الآليات وأدوات الإقتصاد المغربي ورفع القيود والعراقيل أمام المبادرات الحرة الفردية والجماعية للإستثمار والإنتاج والإبداع وهي الطريق الأسلم والخيار الأمثل لتلبية حاجات اقتصادنا الوطني وضمان النمو والتطور ومسايرة العصر إلا أنه في اللحظة التي كنا ننتظر من الحكومة تسريع وثيرة الخوصصة قصد خلق المناخ المناسب لتدفق رؤوس الأموال الخاصة لاعتبار أهمية عنصرالزمن في إنجاح سياسة الخوصصة، نجدها تتباطئ غير مبالية بعامل الزمن هذا مع العلم أن مسلسل الخوصصة وإن كان حسب منظورنا يقتضي إعادة النظر في مفهومه ليصبح مجرد نقل للملكية بل نقل للوظيفة ومهمة ونشاط هيئات عمومية للقطاع الخاص قد حقق الكثير من أهدافه، تجلت أساسا في النجاح الذي رافق أسهم الدولة وتنشيط بورصة القيم في الدار البيضاء وإدخال هذه الثقافة في سلوك صغار المدخرين، ونعتقد أن الحكومة مطالبة بتوضيح موقفها إزاء موضوع الخوصصة، إن هذا التباطؤ لا يمكن تفسيره إلا بالإرتباك الذي يطبع عمل الحكومة إزاء هذا القطاع الذي ندعوا إلى السير به قدما قصد الإستفادة أكثر من عائدات الخوصصة وتوجيهها صوب مجالات الإستثمار وإنعاش سوق الشغل وتطوير آليات البورصة التي أدخلت ثقافة اقتصادية جديدة مكنت المواطنين من انتداب اسهم في مؤسسات ذات مردودية مضمونة، وإذا كنا من دعاة الخوصصة فلأننا نعتقد اعتقادا جاسما أنها وسيلة لفتح المجال أمام جمهور واسع من صغار المدخرين وبرفع عدد المساهمين الخواص المتدخلين في بورصة القيم بالدار البيضاء وسيلة لجلب رأس مال أجنبية، ثانيا وسيلة لتعزيز مجالات الشغل والإستثمار وإدخال تكنولوجية عصرية في مجال التدبير والإنتاج، ونأسف للطريقة التي مر بها قانون الخوصصة دون احترام اللائحة ولا للمدة طبقا للقانون الإذن، واعتبارا لهذا كله نطالب الحكومة بالإسراع في وثيرة الخوصصة تفاديا لضياع الوقت خاصة وأن عنصر الزمن يعتبر أساسيا في انجاح خيار الخوصصة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن الحديث عن هذه القطاعات المشار إليها أعلاه عن الإنتهاء نظرا لأن المشاكل والمعوقات كثيرة ومسؤوليتنا كممثلين للشعب المغربي تلزمنا بالدرس والتمحيص والتحليل والتدقيق للبحث عن البدائل الكفيلة بتجاوز العقبات والصعوبات التي يعاني منها اقتصادنا الوطني، ولا نخفيكم سرا إذا ما أعلنا أن الحكومة لم تعرف بعد كيف ترتب أولوياتها نظرا لأن حجم تأثير هذه القطاعات في المجتمع المغربي عميق وكبير جدا، بينما تظل الميزانية المرصودة لهذه القطاعات ضعيفة وغير كافية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي ولا يمكننا إلا أن نرفض هذه الميزانية في انتظار أن تأتينا الحكومة ببديل حقيقي للإقلاع الإقتصادي والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم .

الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية التي تتعلق بوزارة الإسكان وإعداد التراب الوطني والتوقعات الإقتصادية ووزارة البريد برسم السنة المالية 1999-2000.

أما بخصوص الإسكان وإعداد التراب الوطني والبيئة، فقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير يعتبر اللبنة الأساسية، والخطوة الأولى نحو تحقيق نهضة عمرانية حقيقية وجعلها تتبوأ مكانة معروفة بين الأمم في ميدان الحضارة العمرانية.

ويمكن التأكيد على مجموعة من الملاحظات الأساسية :

الأولى الإهتمام بتصميم الهيكلة القروية.

ثانيا : تزويد الجماعات الحضرية بتصميم التهيئة حتى تتمكن من مواكبة النمو الديمغرافي والتوسع الجغرافي والعمراني،

ثالثا: تحسين مخطط التهيئة التي أصبحت متجاوزة بعد إنجازها،

رابعا: تشجيع الإستثمار في مجال البناء والأشغال العمومية،

خامسا: تعميم نظام الوكالة الحضارية وتفعيل دورها في مجال التخطيط، سادسا: الإعتماد على الجهة في مجال تطبيق برامج التهيئة والتخطيط المجالي والإسكان.

إن قطاع الإسكان يساهم بشكل فعال في انعاش حركة الإقتصاد ببلادنا وخلق فرص مهمة لتشغيل اليد العاملة المغربية، ومن الملاحظ أن ظاهرة مدن الصفيح والقصدير والسكن الغير اللائق التي تشتكي منها المدن العتيقة على الخصوص ورغم ما بدل من مجهودات في القضاء على هذه الظاهرة نهائيا وذلك بإحداث مشاريع التنمية الحضارية فإنه ما زال يتطلب مجهودا إضافيا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن قضايا البيئة أصبحت تشكل إحدى التحديات التي تستأثر الرأي العام الوطني والدولي نتيجة الوعي بالبيئة الذي أصبح مؤشرا على تطور الأمم والشعوب ولتحقيق التقدم في هذا المجال يتطلب من الوزارة بدل مجهود كبير لتحسين كل الفعاليات الوطنية بما فيها الفعاليات الإقتصادية والصناعية وكذا الجمعيات المهتمة بمجال البيئة غير كافية الوسائل الخاصة ووسائل الإعلام حتى تصبح قضايا البيئة قضايا الجميع، كما ينبغي وضع ترسنة قانونية جديدة لمواكبة تنامي الوعي بأهمية البيئة دون إغفال وجود تنسيق مع وزارات أخرى التي لها علاقة وثيقة بالموضوع، كوزارة السياحة والطاقة والمعادن وغيرها، وإنها لمناسبة سانحة لمناقشة الميزانية العامة فيما يخص هذه القطاعات الهامة والحيوية، والتي تتناول الأرقام لأن حجم الميزانية المرصودة لهذه الوزارات لا تتماشى والإختصاصات الموكولة لها والأهداف المنشودة إليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يجادل أحد في أهمية رصد المعطيات وتمحيصها بالنسبة للإقتصاد قصد بناء توقعات تتماشى والمنظور الإستراتيجي لسياستنا الإقتصادية والمالية وكذا بالنسبة للمخطط الخماسي المنتظر تقديمه للمجلسين، والذي شرعت الحكومة في تطبيقه قبل

المصادقة عليه ضاربة عرض الحائط بالقوانين الجاري بها العمل في هذا الصدد، وينبغي أن يدخل المخطط المقبل في علاقة عضوية مع المخططات الجهوية الخاصة وأننا نؤمن بالدور الفعال للجهات في بلورة تصور واقعي لتنمية متوازنة اقتصادية ومجالية بين الجهات كما أنه كان من الضروري من تقييم حصيلة المخططات السابقة والمشروع في حوار وطني يهدف إلى وضع الأساس الذي سيقوم عليه المخطط القادم، والذي يجب أن يتسم بالمرونة والواقعية ويتسم بالمنظور الأحادي المغلق ..

إن أهمية التخطيط تكمن في كونه ينير لنا الطريق والإتجاه الذي ينبغي السير فيه بواقعية وشمولية وعلى الوزارة المكلفة بالتخطيط وهي المكلفة بالدراسات ألا توهم الرأي العام إنها تنطلق من الصفر وإن تتواضع للإعتراف بالإنجازات التي تحققت في عهد الحكومات السابقة. أما قطاع البريد بالنسبة لهذا القطاع الهام فقد جاء في التصريح الحكومي أن الحكومة ستنهج سياسة ترمي إلى إعداد المغرب وتمكينه من ولوج مجتمع الإتصال وأنها ستحدد استراتيجية وطنية في هذا الميدان عبر مقاربة شمولية ومندمجة للبريد والمواصلات وتعميم استعمال تكنولوجية في مختلف المناطق والمرافق الإقتصادية والإجتماعية والعمل على تحريره من التحكم في مساره فأين نحن من كل هذه الوعود والأماني وماذا تحقق منها وننبه الحكومة أن هناك مجموعة من المناطق بالمغرب لم تشملها بعد تغطية الهاتف النقال، كما أن العالم القروي يعرف عزلة خطيرة بالنسبة للخدمات البريدية لأنه هناك العديد من البوادي والقرى الي لم تتوفر على مكتب بريدي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

وعيا منا بأهمية هذا القطاع ودوره في تدعيم الإقتصاد المغربي ونموه ونظرا لكون الميزانيات لا تفي بتلبية الحاجيات الضرورية المنوطة بهذه الوزارات فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا .

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد المجيد امهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سوف أتدخل في ثلاث قطاعات وهي قطاع التجهيز وقطاع الخوصصة وقطاع التوقعات الإقتصادية فبإسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، أتشرف بتناول الكلمة اليوم في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز برسم السنة المالية 1999–2000.

السيد الرئيس المحترم.

يحتل قطاع التجهيز مكانة مهمة نظرا للمهام المنوطة به سواء في علاقته المباشرة مع المواطنين من خلال شق الطرق وتوفير الماء الصالح للشرب أو من خلال علاقته بالعالم الخارجي عن طريق التجهيزات المينائية أو في علاقته بالإقتصاد الوطني. وبما أن الأولوية أعطيت للعالم القروي من أجل فك العزلة عليه وإخراجه من التقوقع وتمكينه من ربط الإتصال بالعالم الخارجي ندعوكم السيد الوزير إلى عدم التركيز على الشراكة مع الجماعات المحلية لأن هذه الأخيرة لا تتوفر على الإمكانيات المالية للوفاء بتعهداتها مما سيؤدي حتما إلى حرمان السكان من هذا المرفق الهام إن تركيز سياسة تموين التجهيزات والطرق على الشراكة مع الجماعات المحلية لن يؤدي إلى ما نطمح إليه، ولذا يجب إعادة النظر في هذه السياسة حتى تتماشى والوضعية المالية لجل الجماعات.

إن النمو المطرد لحركة السير، وتدهور شروط السلامة والإختناق بالمحاور الرئيسية وتزايد حوادث السير بالحواضر وخارجها يتطلب ما يلي :

- ملاءمة الشبكة الطرقية وحاجيات حركة السير،

- توسيع وصيانة الشبكة الطرقية،

- البحث عن سبيل جديد للحد من حوادث السير التي ارتفعت هذه السنة بنسبة 6٪ .

ومن أجل ضمان الرواج الإقتصادي والنشاط السياحي يجب نهج سياسة بناء الطرق السياره بالمحاور التي تعد الشرايين المغذية لاقتصادنا والرفع من وثيرة الإنجاز.

السيد الرئيس،

إن التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذلك النمو الديمغرافي المتصاعد يتطلب منا جميعا بدل مجهود أكبر من أجل توفير الماء الشروب لجميع السكان بدون إستثناء إن توفير الماء الشروب للمواطنين يتطلب كذلك صيانة السدود الموجودة وتنقيتها من الأوحال وبناء سدود أخرى تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لبناء سد كل سنة خصوصا وأن بلادنا تعرف نوعا من عدم استقرار التساقطات المطرية إذ يجب عقلنة إستعمالها وانطلاقا من ذلك فإننا ملزمون أن نعطي لهذا القطاع الأهمية القصوى وذلك بالحفاظ على الموارد المائية والتحكم في استهلاكها.

من جهة أخرى وفيما يخص المياه السطحية والجوفية فإننا نجد أن نسبة التلوث تصاعدت في السنين الأخيرة، لذا نسألكم السيد الوزير عن تصوركم لمستقبل هذا الميدان وهل هناك مخطط وطني للمحافظة على جودة المياه موازاة مع المخطط الوطني للماء الذي يحدد الأولويات في هذا المجال؟ وهل فكرتم في مخطط مديري لتزويد العالم القروي بالماء الشروب حتى يساير المعطيات الجديدة لمحيط العالم القروي ببلادنا؟

إننا نلاحظ كذلك أن هناك تقليصا لتدخل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لتزويد المراكز الصغرى بالماء الصالح للشرب حيث أن هناك فقط 20 مركزا جديدا بدلا من 150 مركز.

السيد الوزير المحترم،

إن الموانئ المغربية تلعب دورا رائدا في النمو الإقتصادي والإجتماعي وذلك بارتباطها المباشر بمختلف القطاعات المنتجة سواء صناعية كانت أو فلاحية أو تجارية يجب الإعتناء بها حتى تكون في خدمة مستعمليها، وفي خدمة التنمية الإقتصادية فضلا عن خلق مناصب الشغل للسكان.

وفي هذا الإطار نثير إنتباهكم سيدي الوزير أن وزارتكم لا تأخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي والإقتصادي لخلق الموانئ، وسأقتصر بإعطاء مثال واحد ألا وهو المنطقة ديال الغرب حيث أن هذه المنطقة تفتقر إلى ميناء على البحر وجل الفعاليات الإقتصادية والمنتخبين يطالبون بخلق هذا الميناء، ولحد الآن لا زالت الحكومة لم تستجب لهذا الطلب ولإعطاء صورة مشرفة لمغرب القرن 21، لا بد للوزارة من اتخاد التدابير اللازمة لتطوير الخدمات المينائية وذلك بتسطير استراتيجية تنمية القطاع المينائي على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتطوير التجهيزات المينائية لمواجهة حاجيات القطاعات المنتجة، وتسريع وثيرة الإنجازات خاصة في ميناء سيدي إيفني وميناء أصيلا اللذان عرفا تأخرا في الإنجاز، وكذلك مواجهة زحف الرمال على الموانئ الجنوبية.

أما على مستوى تنمية العالم القروي فإننا نسجل بكل أسف غياب أي إجراء حقيقي من شأنه أن يوفر لهذا العالم ولساكنته ولسكانه القرويين التجهيزات الضرورية مثل الطرق والمسالك والماء الصالح للشرب، علما أنه مازال يئن من موجة الجفاف الذي ضربت العديد من مناطقه، دون أن تحرك لا الوزارة ولا الحكومة أي ساكن ودون أن تتخد أي إجراءات لإنقاذ سكانه وماشيته. إنكم مطالبون السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة بتلبية الحاجيات الملحة لهذا العالم الذي عاونتموه بنظريات وبرامج التي لا تمت للواقع بأية صلة. وفي الختام نسجل السيد الوزير المحترم أن الوعود والطموحات التي جاءت ضمن التصريح الحكومي بعيدة عن برنامجكم هذه السنة وبالتالي نسجل على الحكومة عدم التزامها بما وعدت به عند تنصيبها.

الآن سأمرّ إلى قطاع العام والخوصصة، وفي هذا القطاع كذلك، وباسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، يشرفني أن أعرض رأي فريقي بخصوص سياسة الحكومة في القطاع العام والخوصصة بمناسبة تقديم الميزانية

الفرعية برسم السنة المالية 99-2000، وفي هذا الإطار لا بد من تجديد التأكيد على هذه الوزارة وخطورة دورها المرتبط بتحديد وضعية القطاع العام ومراقبته والمساهمة في تقرير مصير البعض من مكوناته، وهي مهمة لا علاقة لها بتدبير ممتلكات الشركات المساهمة في إنشائها وبنائها بضرائب وقروض الدولة الداخلية والخارجية، ولا زال يعاني من تأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية، وسيتابع أبناء الجيل المقبل تسديد باقي الأعباء التي التزم بها المغرب لذلك فإن 719 مؤسسة وطنية موزعة من حيث الطابع الإداري والطابع الصناعي والتجاري، منها 517 شركة مساهمة تكتسي أهمية بالغة قصد التعامل من موقع المسؤولية الوطنية والسياسية والتاريخية، حتى لا يؤدي ما يسجله الشعب المغربي من ملاحظات إلى تأزم إجتماعي، هذا في الوقت الذي تمر فيه البلاد من منعطف إجتماعي واقتصادي دقيق يستدعي أن يكون كل تدبير أو سياسة بشأن الخيرات الوطنية يخدم بالدرجة الأولى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والرفع من مستوى المواطن وتحسين أحواله وانتشاله من واقعه المؤسف.

السيد الوزير،

إن النقاش الذي عرفه المغرب حول الخوصصة ووضعية المؤسسات العمومية ومساهمته الدولية ومقاولتها منذ 1989، ومرورا بتقديم المشروعين القانونيين 34/98 و 35/98، يجب أن يعني بالدرجة الأولى أوضاع الشعب المغربي بكل فئاته لا سيما الشريحة العريضة منه التي وجدت نفسها خارج هذا النقاش في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن التفويت بالدرهم الرمزي لمؤسّسات شيدها بعرق جبينه، ولا زال يؤدي كلفة إنشائها.

السيد الوزير،

لقد سجلنا مجهودات السيد وزير القطاع العام والخوصصة فيما يخص دراسة القطاع القام وتشخيص أمراضه وتصنيف مهامه وتعميم المعرفة بطبيعته، فأصبح الشعب المغربي يعرف شيئا ما عن هذا القطاع، لكن في نفس الوقت أصبح ينتظر منه المساهمة في فك العزلة عن المناطق وإعادة الإعتبار إلى المقصيين والمهمشين والعاطلين واستثمار مداخيل الخوصصة في التجهيز وفي الإستثمار والتنمية بدل استهلاكها في مصاريف التسيير، وهذا يخرج عن مضمون خطاب العرش ليوم 3 مارس 19الذي أعطى الإطار الحقيقي لمداخيل الخوصصة، ندعو إلى إحياء مبادئ الخوصصة والأهداف التي حددتها الحكومة منذ سنة 1989 لتصحيح هذا الإتجاه إن العزم على تحويل المنشآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والشركات مجهولة الإسم يجب أن يتم في إطار ضمانات توفير المصلحة العامة حتى لا يمرر ذلك إلى البعض تحت غطاء وإخراج جديد والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا تفضل.

السيد المستشار:

باقي غادي اندوز السيد الرئيس إلى قطاع التوقعات الإقتصادية، وفي هذا القطاع نتساءل أولا متى سيعرض مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية على البرلمان، ذلك أننا نريد استقرارا في هذا التاريخ؟ وأين وصلت التدابير الموازية المتعلقة بالإطار القانوني للمجلس الوطني والإنعاش والتخطيط؟ وهل تمكنت الوزارة لحد الآن من استكمال ملفاتها المتعلقة بإعداد المخطط؟ كما نتساءل عن رأي الوزارة في الكيفية التي تم بها التحضير على مستوى الجماعات المحلية والأقاليم والجهات ومعلومات القطاع الخاص؟ وهل ستمكن حالة الإرتجال والسرعة وضعف الخبرة التي عرفتها مرحلة الإعداد من بناء مخطط وطني سليم يعتمد على نظرة واقعية وإحصائيات ترتبط بحقيقة وضعية مختلف القطاعات؟ السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نضع أسئلتنا هذه انطلاقات من الكيفية التي تجري بها الأمور لأن المخطط لا يمكن أن يكون صحيحا ووافيا في غياب مرتكزات موثوق بها كما أن التسويفات حول تقديم مشروع المخطط إلى البرلمان تجعلنا نسجل أن الوزارة لا زالت تبحث عن تبرير وجودها، وأنها لحد الآن تشتغل في أعمال روتينية وتبحث عن سند لها ولا يمكن إعطاء تبرير لهذا الوجود للعزم على القيام بعملية إحصاء السكان والسكنى المتوقع في سنة 2002 أو القيام

بأبحاث ودراسات سنوية مختلفة ومتابعة برنامج الأولويات الإجتماعية والدعم اللوجستيكي للمصالح الخارجية في إطار قانون إحداث الجهة والإحصاء الإقتصادي، وهذه كلها في نظرنا أعمال عادية لذلك نتساءل عن جدوى إنفاق ما يناهز 11 مليون درهم تسييرا واستثمارا، إن المنتظر من هذه الوزارة بالدرجة الأولى هو إعداد مخطط إقتصادي واجتماعي سليم وواقعي يحدد معالم الطريق انطلاقا من مؤشرات اقتصادية واجتماعية تتمتع بالمصداقية والاستقرار، حيث يلاحظ اليوم، أنّ نسبة النمو تختلف ما بين وزارة التوقعات الإقتصادية والتخطيط من جهة، ووزارة المالية والشؤون العامة للحكومة من جهة ثانية، إن ظهور الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، يجعلها ملزمة بتحقيق أهدافها الأساسية وإبراز دورها ووجودها الفعلي داخل الحكومة فلا يخفى على الجميع سلبيات استمرار المغرب في التعامل مع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية من منطلق التدبير اليومي والسنوي المحدود دون رسم خطط واضحة مؤطرة بالأهداف والوسائل من أجل خلق تعبئة وطنية لتحقيق الخيارات الكبرى التي يتم التوصل إليها كنواة صلبة في تقدم وتوجهات بلادنا، وكذلك تحقيق التوازنات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والخروج من نفق الميزانية المحاسبية التي تطبع ميزانية هذه السنة حيث نتساءل عن مدى علاقتها بأي مخطط يمكن التفكير فيه داخل هذه السنة المالية.

لقد عرف صاحب الجلالة نصره الله التخطيط بكونه وسيلة من وسائل العمل للوصول إلى غاية معينة، تتلخص في الحصول على نمو مضطرد واكساب العمل قوة واستقرارا، ولن يأتي إدراك هذه الغاية إلا إذا اجتمعت الكلمة حول مخطط يتسم بطابع خاص، وتضافر الإرادات الحية في البلاد لتحقيق ما يتطلع إليه.. الشامل انتظموا في ميادين اقتصادية واجتماعية في كل جهة من جهات المملكة. انتهى كلام صاحب الجلالة.

فهل السيد الوزير تمكنت الوزارة من استثمار تلك المناصب التي وظفت بوزارتكم في إصلاح أسس المؤشرات المتعلقة بتطور الأسعار وركب التحولات التي تعرفها الجهات والمجالات المحلية؟ وهل أصبح ما تتوفر عليه وزارتكم عامل تدعيم للمرافق العامة وإفادة الباحثين والفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين لتخطيط السياسات الصائبة؟ وهل تمكنت وزارتكم من الوصول إلى حقائق السوسيو اقتصادية صحيحة؟ فكيف هي الهياكل الإقتصادية اليوم في نظر مرفقكم هذا؟ وكيف تنظرون إلى الفارق بين توقعاتكم والتوقعات الأخرى؟ ألم تصبحوا بعد مرجعا للتوقعات والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية لكل الإدارات الوطنية؟ أين وصلتم السيد الوزير فيما تكلفتم به داخل إطار ما يعرف ببرنامج الأولويات الإجتماعية الذي خصصتم له غلافا ماليا تحدد في 12 مليون درهم تقريبا للتنسيق والكتابات وكذلك 6،9 مليون درهم الخاص لتأهيل النظام الوطني للمعلومات الإحصائية؟ وهل 13,6 مليون درهم لبحث موضوع إعداد المخططات الجهوية التي رصدتم لها مبلغ 24,5 مليون درهم لإحداث وتجهيز ثماني مندوبيات جهوية للوزارة، وخصصتم كذلك السيد الوزير 27,5 مليون درهم رصدت للمندوبيات الجهوية، لهذا السيد الوزير فإن الشعب ينتظر منكم ومن مرفقكم هذا الذي له ميزانيته وله مصارفه أن يكون قادرا على تحقيق الأهداف من وجوده ولن نتحدث كثيرا عن هذه الميزانية الجديدة إلا من خلال ما سينجز والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد بلمبارك

المستشار السيد سعيد البار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أسجل باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية بعض الملاحظات التي يرى فريقي إثارتها بهذه المناسبة التي تناقش فيها الميزانية الفرعية لوزارة النقل والملاحة التجارية لسنة 99-2000، وحرص الفريق الحركي على هذه المشاركة تملي أهمية بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية التي تحتم عليه السير في إطار السياسة التي تضم هذين الهذفين

بعيدا عن الفوضى والإحتكار، الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على التنمية التي هي رهان بلادنا الأول قصد الرفع من مستوى حياة السكان وهكذا لا بد من التأكيد على ضرورة إصلاح الإطار بمكوناته المتعلقة بالنقل البري والجوي والبحري حتى تكون بلادنا قادرة على تحقيق طموحها في الانتقال...، وهي مستجمعة لشروط التعامل مع ما يمليه عليها القرن المقبل من تحديات المنافسة الدولية وحتمية العولمة وآليات التعامل مع هذه الشراكة والتبادل الحر في أفق سنة 2010، إن قطاع النقل، السيد الوزير، بصفة عامة، لا زال يعاني في بلادنا من بنيات هشة وغير قادرة على مواكبة التحولات الراهنة والتطورات المستقبلية، ولذلك فإنه في حاجة إلى التغيير وإعادة النظر ورسم استراتيجية وطنية تؤدي إلى التطوير والهيكلة من خلال فتح الباب أمام الإستثمار والمبادرة الحرة بكافة أنواع النقل ليصبح محل منافسة تنعكس على الجودة وتحقيق العدالة في استفادة كل المغاربة من الفرص التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع من أجل العيش الكريم والمساهمة في البناء وفي هذا الإتجاه فإن فريقي يرى بخصوص النقل البري والتحرير الكلي والشامل لهذا القطاع، وإلغاء نظام منح الرخص خارج دفتر التحملات وموضوع يحقق العدالة والديمقراطية والشفافية خصوصا ما يتعلق برخص حافلات نقل المسافرين والنقل المزدوج ونقل البضائع واعتبار الكل بمثابة استثمار يجب أن يفتح في وجه الجميع بدون استثناء، ويطبق بشأنه قانون الشركات بالنسبة للأشخاص المعنويين والشروط المنيعة لكل تفويض أو مضاربة أو استغلال من الباطن بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، وإذا كانت قد استفادت فئة عريضة من نظام الإمتياز والمكافئة، فإنه قد حان الوقت لاستفادة جميع المغاربة وعلى قدر المساواة من كل الإمكانيات المتاحة ببلادهم من أجل العمل، ولم يعد هناك أي مبرر لفتح باب الإثراء في وجه البعض وإقصاء الآخرين في حين أن جميع المغاربة متساوين في الحقوق والواجبات ولا يمكن تفضيل عائلة على أخرى أو مواطن عن آخر، وفي نفس الصنف النقل يقتضي موضوع المراقبة مراقبة حالات الحافلات نقل المسافرين التي يوجد البعض منها في حالة مزرية يهدد صحة المسافرين وسلامتهم وبالإضافة إلى تكديس المسافرين دون مراعاة الحمولات المسموح بها، هذا إلى جانب عدم احترام أوقاتها والوصول والتشغيل من جهة كل حافلة تستعمل الشفف وتستدرج المسافرين البسطاء ليجدوا أنفسهم أمام واقع مؤسف.

أما المكتب الوطني للنقل فإننا نتساءل عن دوره الآن في هذه المرحلة الإنتقالية ونوعية المهام الجديدة التي نتحدث عن الوزارة بعد تحرير النقل وإرساء مبادئ الكفاءة والقدرة المالية والمهنية، ونتساءل كيف يكون الأمر بعد المرحلة الإنتقالية لمدة سنتين بهدف تأهيل المقاولات النقلية وبخصوص المحطات الطرقية، فإن ما هو متوفر لحد الآن أصبح عرضة للتلاشي وفوضى ومكان الإنحرافات وملجأ للذين لا مأوى لهم، الشيء الذي يعطي صورة غير لائقة لمن يستعملون هذه المحطات هذه المحطات وليس المهم هو تطبيق المخطط المديري للمكتب الوطني للنقل منذ سنة 1986، لكن الأهم هو الكيفية المحافظة على الرصيد الذي تحقق منذ هذا التاريخ.

وبالنسبة لقطاع السلامة الطرقية فإن هذا التصاعد لحوادث السير وحجم الخسائر البشرية والمادية وعدد المعوقين يحتاج إلى إعادة التفكير والوصول إلى ابتكار واجتهاد يخفف من المآسي التي يعرفها مجتمعنا في هذا الموضوع، وهذا يقتضي تشخيصا موضوعيا ونزيها يتناول تعليم السياقة، وما أدراك ما السياقة ومراكز الفحص التقني والمراقبة الطورية على مستوى جميع السلطات المتدخلة في عملية تنظيم السير.

أما عن النقل البحري فإنه ما تحقق من مجهودات في هذا الباب كذلك لن يرقى إلى ما هو مطلوب من المغرب الموجود في موقع متميز من المواصلات الدولية البحرية وله امتداد بحري كبير شمالا وغربا جعل منه دولة بحرية بكل المواصفات، وهذا يستدعي وضع مخطط وطني يؤدي إلى استثمار هذه المؤهلات بخلق خطوط بحرية تربط بين المغرب ومختلف القارات، وطموحات المغرب في خلق موانئ كبيرة مثلا الميناء الذي يجري إنشاؤه إن شاء الله قرب طنجة يجب أن تكون مواكبة لإنشاء أسطول بحري للنقل يكون المستفيد الأول من هذه المشاريع.

أما عن النقل الجوي ببلادنا فإن هذا الموضوع يستدعي وقفة تأمل لمعرفة ما يتخبط فيه المغرب من مشاكل على مستوى

شركة الخطوط الملكية المغربية التي أصبحت خدماتها متميزة بالتأخر والبيروقراطية واللامبالات، إن الوضعية الحالية لشركة الخطوط الملكية المغربية تؤكد أن المسؤولين بها غافلون عما يعرفه مجال النقل الجوي من منافسة حادة وتطوير في أساليب العمل والتدبير التجاري للقطاع، فلا تسأل، سيدي الرئيس، إن الخطوط الملكية لازالت تحتكر السوق المغربية، علما أن العديد من وكالات الأسفارالدولية، وعلى المستوى العالمي عقدت عدة جلسات أعمال مع الخطوط الملكية من أجل كراء طائرة... لكن هاته الوكالات عادت خائبة بسبب الرفض الغير المبرر للمسؤولين على الخطوط الجوية المغربية بسبب الأثمان الخيالية التي طلبت منهم والمفاجأة الكبرى السيد الوزير أن هذه الوكالات أجابت بعد توصلها بهذه الأثمان، أنها تريد فقط كراء طائرات من أجل المساهمة في إنعاش السياحة المغربية، وليس شراؤها، نتساءل السيد الوزير؟ هل الخطوط الجوية الملكية تعمل لصالح إنعاش وتنمية قطاع السياحة ببلادنا أو ضده؟ ومن أجل خدمة من؟ خدمة بعض المصالح المعينة والبعصية، سيدي الوزير، نسئل كذلك حكومة التناوب حكومة التغيير: هل تروا القطاع السياحي كقطاع صناعي يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني وفي جلب العملة الصعبة وتوفير الشغل لآلاف اليد العاملة مباشرة والآلاف الغير مباشرة؟ أم تراه كقطاع ترفيه واستجمام فقط؟ لذلك، سيدي الوزير، فإننا ندعو إلى التحرير الشامل لهذا القطاع لفتح الأبواب في وجه المبادرات والاستثمارات، وإعطاء الحق للطائرات الأجنبية للوقوف ببعض المطارات المغربية بالمجان بأثمنة رمزية، وهو إجراء نعتبره من دعائم التنمية السياحية كما هو معمول بها بالمكسيك وكل الدول الأخرى وغيرها من الدول الأجنبية.

وبالنسبة لقطاع السكك الحديدية فإن هذا المكتب رغم المؤشرات الإيجابية المسجلة فلا زال دون الإقتراب من المستوى المطلوب ورغم الإحتكار الذي يتمتع به، ورغم الإقبال الذي تعرفه بعض الخطوط، لذلك فإننا ندعو إلى تطوير عمل هذا القطاع حتى يتمكن من استعادة ثقة المسافرين، وتحديد النظرية المستقبلية في الأفق الربط مع أوربا إن شاء الله.

هذه الملاحظات وبعض الإقتراحات نرجوا سيدي الوزير، أن تستفيدوا منها السيد الوزير من أجل وضع سياسة هادفة تخدم هذا القطاع وهذا البلد العزيز علينا جميعا والترقي به إلى مستوى الرهانات المفروضة على بلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

وشكرا السيد الرئيس.

وشكرا سيدي الوزير،

السادة المستشارون المحترمون.

<u>السيد رئيس الجلسة :</u>

شكرا. الكلمة للمستشار المحترم مولاي إدريس العلوي المستشار المحترم السيد شكري البردعي.

<u>المستشار السيد شكري البردعي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم .

يشرفني باسم الفريق الإستقلالي والوحدة التعادلية أن أتدخل في مناقشة مشروع ميزانية الوزرة المكلفة بالتوقعات الإقتصادية والتخطيط وفي مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالقطاع العام والخوصصة.

السيد الوزير،

المحترم السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

يشرفني باسم فريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة مشروع ميزانية وزارة القطاع العام والخوصصة في إطار مشروع القانون المالي لسنة 1999-2000. إن عالم اليوم يتسم بالنزعة والتطلع إلى الإنفتاح للإقتصاديات المعاصرة، وهذا الوضع يفرض على بلادنا أن تتكيف أكثر من أي وقت مضى مع مقومات المجتمع الإقتصادي الجديد كما أن المرحلة التي نمر بها اليوم تفرض علينا تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة تحقيق عصرنة بلادنا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على الخصوص، كما أن محطات الإصلاحات التي تقدم بها المشروع تدعو إلى التفاؤل وبعث بذور الثقة في المستقبل، وتحفز الجميع على القيام بالمجهودات الضرورية لتعبئة كافة الطاقات الحية ببلادنا والإمكانيات التي يزخر بها لربح الرهانات ورفع التحديات سعيا

وراء تحقيق الإصلاحات الهيكلية العميقة التي يتطلع إليها جميع أفراد الشعب المغربي، فالقطاع العام يكتسي دورا أساسيا ومهما في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد لما لهذا الجهاز الإستراتيجي من مكانة مهمة تجعله الحافز الأساسي للأطراف الإقتصادية والإجتماعية وتقوية مساهمتهم في تقدم البلاد. وقد عملت الوزارة من خلال المشروع المقدم إلينا على إعادة تقيم مسؤوليات هذا القطاع ومردوديته، وتحديد الأساليب الكفيلة لتحسين تعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وهي تدابير تدعو إلى التفاؤل التي قدمتم بصددها لائحة بعض المؤسسات لا داعي لإعادة ذكرها الآن، كما أن الخطوة المتمثلة في تتبع سير أعمال اجتماعات المجالس الإدارية للمؤسسات والمنشآت العمومية من إجراءات التنظيمية الأساسية التي ستعمل على ضمان السير السليم لهذه المؤسسات في حدود اختصاصاتها والأدوار المنوطة بها، وذلك تكثيفا للمردودية التي ستعود بها والأمل معقود على تعزيز هذا الإختيار الوجيه لتجاوز المعوقات الظرفية والبنيوية التي لا زالت تحد من مردودية القطاع العام، ولا يفوتني أن أذكر بأن إصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية، تعتبر خطوة أخرى من الخطوات البنيوية الضرورية لإنعاش عوامل النمو وإعادة هيكلة المقاولات العمومية وتحديث الاقتصاد الوطني بهدف ربح الرهان المتمثل في الحفاظ على مكتسباتنا التنموية والعمل إلى التطلع إلى السنوات المقبلة بما يضمن للإقتصاد الوطني مناعته وقدرته على المنافسة العالمية.

أما اللجنة التي تم من شأنها لتكون حلقة الوصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، فمن شأنها فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة بالمساهمة بشكل مشترك وإيجابي لإنعاش الإقتصاد المحلي وهي بادرة مشجعة نتمنى بلوغ الغايات المنتظرة منها، وخلاصة القول إن القطاع العام يعتبر أداة فعالة في تجسيد أسس اللامركزية الإدارية وضمان تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة من خلاله رهين بتوفيره علي الأطر والتجهيزات اللازمة وكذلك على مدى تتبع أنشطته عن قرب بقصد تطويره حتى يتماثل مع القطاع الخاص في مستوى التطور الضروري ليتسنى لهما لعب دورهما الطلائعي على أكمل وجه.

وبالنسبة لبرنامج الوزارة المتمثل في التدقيق والدراسات التي سبق وأن قامت بها الوزارة، والبرنامج الذي تعتزم القيام به هذه السنة نرى أنه من الخطوات الإيجابية والضرورية التي ستمكن من معاينة الوضع عن قرب بمختلف المؤسسات العمومية، ومؤازرة تلك التي قد تكون بحاجة إلى الدعم والمساعدة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أختي المستشارة،

فكما كان مشروع الميزانية المقدم إلينا مناسبة لتقديم تحليل مفصل عن الإنجازات التي سبق القيام بها والمزمع القيام بها لفائدة القطاع العام، فقد كان أيضا مناسبة أيضا للوقوف على الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال القطاع الخاص، فالقطاع الخاص يعتبر من أهم القطاعات الحيوية التي ساعدت على تحقيق الإقلاع الإقتصادي الوطني وإنعاشه، مما مكن لسنوات عديدة من الرفع من مؤشرات القوة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي لمعظم الأسر المغربية، وقد برز الإهتمام الكبير بهذا القطاع، وذلك بتحديد سياسة طموحة للجهاز الإنتاجي وتهيء قاعدة أساسية لتشجيع المساهمة في التنمية المنشودة ببلادنا ككل، حيث تبين لنا من خلال كافة التدابير التي من المزمع القيام بها الفكر التجديدي المعتمد الرامي أساسا إلى جعل دور القطاع الخاص في مستوى الأهمية التي يكتسيها القطاع العام من حيث دعم الإنتاج الوطني والتشغيل، غير أننا نود أن يعطى للخوصصة معناها الحقيقي، وأن لا تعامل كهدف في حد ذاته، بل خطوة أولى لتحديث النسيج الإقتصادي والسوق المالي، ككل مع جعل مداخيل الخوصصة لتمويل المشاريع الإقتصادية والإجتماعية في خدمة تطلعات الفاعلين الإقتصاديين وتلبية حاجيات المواطنين ولا يسعنا بهذا الصدد إلا أن نؤكد لكم مؤازرتنا لمشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالقطاع العام والخوصصة التي تندرج في إطار مشروع قانون المالية لهذه السنة لأنه جاء متماشيا مع تطلعاتنا لكونه اعتمد أسلوبا جديدا واقترح حلولا فعليا وسعيا وراء تحقيق تطور تنموي والتضامن الإجتماعي كما نأمل صراحة أن تترجم التدابير المعلنة

في هذا المشروع على المدى القريب والوصول إلى التقدم المنشود الذي سيحقق بالعزيمة أولا والجد والمصداقية ثانيا.

أما فيما يخص الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الإقتصادية والتخطيط في إطار مشروع قانون المالية للسنة المالية 99-2000.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أختي المستشارة،

إننا نُثَمِّنُ بوعي تام إرادتكم في التغيير والمجهودات الجبارة التي ما فتئتم تقومون بها، والتي عملتم على إبرازها من خلال العرض الذي تقدمتم به ضمن مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالتوقعات الإقتصادية والتخطيط هذا البرنامج الذي شغل فيه الجانب الإجتماعي حيزا هاما تجلى في عزم الوزارة القيام بإجراءات مؤسساتية كفيلة بدعم التشغيل وتقوية مكانته على اعتبار علاقته المباشرة بالوضعية الإجتماعية والإقتصادية ككل، كما خصصت اعتمادات أخرى لفائدة القطاعات الإجتماعية، وهذه إجراءات سيكون لها تأثير إيجابي بالفعل على وضعية المواطنين بشكل مباشر، الأمر الذي سيساعد في إستقرار الإطار الإقتصادي الكلي في سبيل تحقيق هذف أكبر، وهو تنمية شاملة على مستوى جميع القطاعات فبالرغم من الأوضاع الإقتصادية العالمية المقلقة، والتي انعكست آثارها السلبية مباشرة على اقتصاد الدولة النامية، فقد عرف اقتصادنا سنة 1998 معدل النمو يناهز 6,3٪ وهو مؤشر إجابي لا بد من الأخذ به بعين الإعتبار، كما عرفت معظم القطاعات الأخرى تطورات إيجابية بالمقارنة مع السنوات الماضية، ومن المتوقع أن تعرف انتعاشا هذه السنة أيضا باستثناء معدل البطالة الذي ما زال وللأسف في ارتفاع متزايد مما يحتم التعجيل باتخاد تدابير عملية وملموسة في هذا الميدان. ومن أهم النقط التي ارتكز عليها برنامجكم أيضا هو تحضير المخطط التاسع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 1999-2003، وهو مخطط يتضمن حلولا وتدابير عملية تأخد ضمن أولوياتها تسليط الضوء على أكثر من قطاعات حساسية ببلادنا: وهي القطاعات الإقتصادية والإجتماعية التي يعتمد عليها أكثر من غيرها في تحقيق التنمية الشاملة على الصعيد الوطني، ونسجل كذلك بارتياح كبير عزم الوزارة تأسيس برنامج على أرضيةمتينة تحترم في مضمونها مقتضيات التوازنات الإقتصادية والمالية الحالية. غير أننا نلاحظ أن هذا المخطط سيخضع لمراحل عديدة قبل البدء في تطبيق أهدافه التنموية، والحال أن الوضعية الراهنة لمجمل القطاعات ببلادنا تعاني من مشاكل لا حصر لها، وبالتالي فإن الإسراع بإنجاز أمثال هذه المشاريع التنموية يصبح ضرورة تحتمها المرحلة التي تمر بها البلاد، إننا ننوه بالتدابير المزمع القيام بها بخصوص التنمية الإجتماعية ومحاربة الفوارق التي احتلت مكانا مهما ضمن برنامجكم كما يلاحظ أن المنهجية الشمولية المتبعة في هذا الميدان تنطلق من منظور طويل الأمد بتطور المجتمع المغربي على سائر المستويات، وتعتبر الخطوة الجريئة المتمثلة في إعادة تنظيم أشغال اللجنة العليا للسكان التي لم تجتمع منذ 1966 أقوى دليل على الإرادة القوية للحكومة والإهتمام الكبير الذي توليه للجانب الإجتماعي، ودليل أيضا على أنها لن تدخر جهدا من أجل تنمية هذا القطاع وعصرنته وتطويره كما أن نظام المعلوماتي حظي بأهمية خاصة ومتميزة ببرنامجكم والتدابير المعتمدة بهذا الخصوص تمثل اللبنة الأساسية في تنظيم القطاع وتمهد له السبيل ليقوم بالدور المنوط به على أكمل وجه وسيمكن النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بالأخص بتتبع أنشطة المقاولات والرفع من مستوى مشاركتها في المجهود التنموي، وهي مقاربة جديدة من شأنها أن تسمح بالفعالية التي نطمح إلى تحقيقها في جميع الميادين بما فيها الإقتصادية والإجتماعية.

وبالنسبة للتدابير الرامية إلى تقوية قاعدة المعطيات الإحصائية، واستعمال شبكة الأنتيرنيت لجعل المعلومات في متناول المواطنين في كل لحظة، لأكبر دليل على النهج الحضاري الذي باتت الحكومة تسير عليه بحيث من شأن ذلك أن يشكل قفزة نوعية لتحديث المجتمع المغربي والإرتقاء به اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، خصوصا وأن التنمية أصبحت في ارتباط متفاعل مع

تكنولوجية الإعلاميات التي تتطور يوما عن يوم وبالنسبة لمؤسسات التكوين، العالي فالتدابير التي تعتزم الوزارة القيام بها لإرساء نهضة حقيقية لفائدتها متوقف على تجاوز جميع المعوقات التي من شأنها أن تحد من إمكانيات تحقيق هذا المراد، وهو ما يمثل تحديا أخذته الحكومة على عاتقها ومن شأنه نهج مثل هذه السياسة إدراج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل أساسا على السياسة الحكيمة الواضحة المعالم التي تبنتها وزارة التخطيط والتي تهدف من خلالها بناء تكنولوجية وطنية متميزة سعيا وراء تحديث البلاد وتأمين انفتاحها على الحضارات المعاصرة، ونحن بهذا الصدد نتمنى النجاح لمخططات الحكومة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الإصلاح العميق لآليات التحولات الإقتصادية والإجتماعية والعلمية أيضا خدمة للأهداف السامية التي يطمح إليها جميع أفراد الشعب المغربي.

وفيما يخص الإعتمادات التي ينص عليها مشروع ميزانية الوزارة فقد سجلت هذه السنة الزيادة همت بالأساس نفقات التسيير والموظفين، وهي تدابير عملية ستمكن بلا شك من تحسين وضعية الأطر وخلق مناصب شغل جديدة، وكما لا يخفى على سيادتكم أن خطورة شبح البطالة لا تقتصر على كونها آفات تعاين منها فئة معنية من الشعب، بل إن آثارها السلبية أصبحت تهدد أيضا جيل المستقبل أطفالنا الصغار الذين يتطلعون بكل براءة إلى غد يعكس طموحاتهم الصغيرة التي تصطدم بشبح البطالة الذي أرقى معظم شبابنا المجد والمكافح، وأصبح عامل إحباط للأطفال والتلاميذ الصغار يحد من مردوديتهم ومستوى عطاءاتهم مع بداية حياتهم الدراسية، وهذا أمر نلمسه على أرض الواقع اليوم بالنظر للتراجع الخطير للمستوى التعليمي ببلادنا، وبالتالي فمن شأن التدابير التي ستقوم بها الوزارة في هذا الميدان، إنها ستعمل حتما على التخفيف من أزمة البطالة المتفاشية التي باتت تنخر عظام المجتمع المغربي وتحد من فرصة مشاركة جميع الأطراف في تحقيق الإزدهار المرجو للبلاد.

يتضح من خلال كل ما ذكرناه بأن التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها تدعو إلى التفاؤل، وهي أساسية لتحقيق التنمية المبتغاة على جميع الأصعدة، لكن الحالة الراهنة التي تمر بها البلاد تتطلب أكثر من أي وقت مضى الإسراع بوثيرة العمل فالشعب أصبح تواقا إلى تدابير ملموسة تعمل على بث الأمل في النفوس، خصوصا وأن حجم الإعتمادات المرصودة يبقى ضعيفا بالمقارنة مع التدابير المفروض تحقيقها ورغم الزيادات التي عرفتها، فهي تبقى عاجزة عن القيام بالإصلاحات المرجوة بشكل متكامل لكن هذا لن ينفي الثقة الكبيرة في الجهود الحثيثة التي تقوم بها الوزارة بهذا الخصوص والتي ستمكن بواسطتها من تجاوز العراقيل التي من شأنها أن تحد من فعالية البرامج التنموية التي تعتزم القيام بها سعيا وراء تحقيق استراتيجية تنموية قادرة على إنجاز التغيير المنشود على مستوى وطننا الحبيب الذي نتمنى صادقين أن يتم إصلاح أوضاعه بعقلية جديدة وتدبير ملتزم يمكن من إعادة الثقة والأمل إلى النفوس وتوظيف كافة المؤهلات والطاقات التي تزخر بها بلادنا توظيفا محكما يمكن من تحقيق الإقلاع التنموي المنشود. ولا يسعنا بهذا الصدد إلا أن نؤكد لكم مؤازرتنا لمشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتوقعات الإقتصادية والتخطيط في إطار مشروع قانون المالية لسنة 1999-2000 لأن خطوطه العريضة جاءت منسجمة مع تطلعاتنا ومطابقة لتصوراتنا وبالتالي فإننا أكيد سنعمل على التصويت لفائدته خدمة لإزدهار بلادنا وتقدمها والرقي ووفقنا الله لخدمة الصالح العام تحت القيادة قيادة أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله ونصره وأعز أمره إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار السيد عبد الكريم النصيري

السيد المستشار عبد الكريم النصيري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس.

السادة الوزراء:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز هذا

القطاع الحيوي الهام الموكل إليه بتنفيذ سياسة الحكومة في قطاع الطرق والموانئ وهندسة المياه والتزويد بالماء الصالح للشرب والأرصاد الجوية الوطنية بالإضافة إلى توليها لحساب قطاعات أخرى إذا ما طلب منها ذلك القيام بالدراسات ذات الطابع التقني أو الاشراف على إنجاز الأشغال التقنية والمراقبة.

إن هذه المسؤوليات التي تتحملها وزارة التجهيز هي مسؤوليات جسيمة، وتعتبر اختصاصاتها هامة باعتبار أنها تساهم في تطوير البلاد وتنميتها إلى جانب قطاعات أخرى، جاعلة نصب أعينها مواكبة التطور التنموي الذي تعرفه بلادنا، والذي جعلت منه

حكومة التغيير مبدءا أساسيا واستراتيجيا، وان أتطرق إلى كل الاختصاصات الموكولة إلى هذه الوزارة، بل سأقتصر على تحليل قطاعين هامين وأساسيين: أولا: قطاع الطرقي وثانيا هندسة المياه.

إن معدل السير السنوي ببلادنا يعرف إرتفاعا بنسبة 7,26%الشيء الذي يجعل حركة السير تعرف ديناميكية ملحوظة، ونعرف أن الوزارة تولي اهتماما خاصاً فيما يخص صيانة الرصيف الطرقي، والحفاظ على مستوى خدماته، وتحسين السلامة، الطرقية، ودعم التجهيزات السلامة ومعالجة النقط السوداء عبر الشبكة الطرقية. نعلم المجهودات الضخمة التي تبذلها الوزارة لفك العزلة على العالم القروي في هذا المجال، هذا العالم الذي مازال وللأسف الشديد بعد مرور 42 سنة على الاستقلال لم ينصف ولم تعطى له الأهمية التي يستحقها.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا لايمكن أن تتحقق إلا إذا أنصفنا العالم القروي وخصوصا في المجال الطرقي، فإذن يجب أن يكون اهتمام الوزارة ببرنامج العالم القروي يوازي نفس الاهتمام بالرصيف الطرقي والجهوي، وذلك بفتح أوراش وتعبئة شاملة لبناء الطرق تساهم فيها بالإضافة إلى القطاعات المختصة جمعيات ومنظمات الشباب والجماعات المحلية والمواطنون أنفسهم على غرار طريق الوحدة، لقد تأكد أيضا بوضوح عدم كفاية

ثانيا: يتميز المغرب بطابع مناخ شبه جاف ومتقلب من سنة إلى أخرى، إذ أن التهاطلات المطرية تتوسع بكيفية غير منتظمة ومتساوية متوسط كمية المياه يقدر ب 29 مليارمتر مكعب، 20 مليار منها فقط قابلة للتعبئة مقسمة بين 16مليار متر مكعب من المياه السطحية، و4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية وقد تطور هذا القطاع بفضل السياسة الحكيمة التي سنها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بفضل بناء السدود ابتداءا من سنة 1967 حيث وصل عددها إلى 92 سدا تقدر طاقتها الاستعابية ب 14 مليار مكعب مكن الرصيد الوطني من سقي المليون هكتار من الأراضي الفلاحية وتوليد 2000 مليون ميكاواط ساعة من الطاقة الكهربائية وتزويد المدن بالماء الصالح الشرب، إلا أننا نرى أن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب منذ انطلاق 1990 لم يصل إلا إلى 38% مما يبين أنه مازال يئن تحت وطأة العطش، ولم تلبّ احتياجاته من الماء الشروب حيث تعتبر هذه المعضلة من أسباب الهجرة إلى المدن كما تعد ضآلة المسالك الطرقية والكهربة والتجهيزات الأساسية من العوامل التي تساعد على الهجرة إلى المدن والهجرة السرية خارج أرض الوطن. لذا نرى من اللازم أن تتظافر الجهود الحكومية وغير الحكومية لدعم هذا القطاع وتوفير له الوسائل والامكانات ونهج برنامج تعبوي أكثر لاستغلال المياه السطحية والجوفية لضمان حاجيات البوادي أوْلَى من تقوية المجهودات المبذولة لتوفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة خاصة المناطق الصحراوية الجنوبية والشرقية، إن هذه التطلعات التي نلمس اهتمام وزارتكم بضرورة تلبيتها تجعلنا لا نتردد في تأكيد مساندتنا بالتصويت لفائدة الميزانية الفرعية للتجهيز والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم السيد مصطفى الحديوي.

السيد مصطفى الحديوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل بسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد والتقنيات الإعلامية للسنة المالية 1999-2000.

لقد أصبح العالم يشهد بزوغ مجتمع المعرفة والتواصل نظرا للأهمية المتزايدة في استعمال التقنيات الإعلامية، والعولمة الإقتصادية تتفاعل مع هذا البزوغ تأثرا وتأثيرا. والمنعطف الحضاري ينتزع منا أفرادا وجماعات ويطرح تساؤلات عديدة ليس فقط فيما يتصل بآثار هذه التحولات على سلوك وأخلاقيات وثقافة الإنسان، وإنما كذلك باحتمالات تقريب أو توسيع الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب ومدى قدرة هذه الأخيرة على اقتحام مجتمع الإعلام والمعرفة مما يدعو ويزيد من حيوية مقوماتها وخصوصياتها فقانون 24-1996 قد قنن بواسطة نظام تراخيص المنافسة من طرف المتدخلين والخواص في مجال البريد السريع الدولي، إلا أنه منح لأنشطة هذ المؤسسة امكانيات جديدة كفيلة بأن تفسح المجال أمامها للإصلاح والتحديث أكثر من أي وقت مضى. والحديث على مستوى المصالح البريدية والمالية يتطلب إنشاء شركات فرعية تعزز استقلالية التسيير بالمؤسسة وتطوير الشراكة بإبرام اتفاقيات من أجل استخدام البنيات الأساسية لبريد المغرب مع ضرورة إدماج صندوق التوفير الوطني ضمن المصالح المكونة لمؤسسة بريد المغرب، الشيء الذي أكد حضوره الدولي على صعيد عدة مشاريع تهم الاتصالات بواسطة الحبال والأقمار الاصطناعية، مما يوفر له بنية تحتية تكميلية مؤمنة ومتعددة الخدمات عن طريق الصوت والمعطيات والصورة، كما أن حجم تبادل المعطيات على الصعيد العالمي أصبح يتزايد بعد ظهور الأنترنيت بنسبة15% شهريا في حين أن حجم المكالمات الصوتية لايزداد إلا بنسبة تقل عن 5% شهريا وحسب بعض التوقعات فإن تبادل المعطيات ستمكن من التجاوز من حيث الحجم من اللحاق بالمكالمات الصوتية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن جلب الاستثمارات الأجنبية من أجل تحسين البنيات التحتية ومستويات الخدمات المقدمة للمواطنين، لابد أن يأخذ بعين الاعتبار مواكبة هذا القطاع للتطور التكنلوجي المرتبط بوسائل الاتصال، وذلك قصد الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ولعدم عرقلة التطور في هذا القطاع لابد من إقدام الحكومة على تحيين القوانين التي تتحكم في القطاع الذي يعود بعضها إلى ما قبل 1926، والتي أصبحت متجاوزة في كافة الميادين مع توضيح العلاقة الرابطة بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتداخل الاختصاصات، الشيء الذي يؤدي إلى أن يهيمن نوع من الاضطراب والتعارض في القيام بالمهام المنوطة بكل واحد منها، وأن غياب مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات عن طريق التعاقد يجعل المنخرط تحت رحمة الادارة حيث تفرض عليه دعائر بدون موجب ولاسند قانوني، فضلا عن التعسف في استعمال الحق عن طريق قطع الخط وعدم وجود ضوابط محددة لتسعيرة المكالمات وغيرها وغياب الخدمات، الشيء الذي يجعل المكتب المتعامل مع المنخرطين في الشبكة الهاتفية الأتوماتيكية وغير أوتوماتيكية في مركز القوة والادعان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بالإضافة إلى تجاهل البحث العلمي على الرغم ما تتوفر عليه البلاد من معاهد عالية وأطر ذات مستوى رفيع، الشيء الذي جعل البلاد محكوم عليها بالتبعية وتدبير وإدارة ما يصنعه الآخرون، كما أن الإحجام عن خلق مبادرات ومواكبة التطورات التي يعرفها القطاع يوما بعد يوم والتمسك بمفهوم الاحتكار بإنشاء تجربة الاكتشاف التي أسهمت في خلق عدد من مناصب الشغل، مع العلم أن إغلاق السوق بها في الآونة الأخيرة جعل التجربة تعرف مشاكل عويصة بالإضافة إلي تأمين الاستقرار الوظيفي وإصلاح نظام الترقية، ونطالب كذلك بوضع برنامج متوسط المدى لتغطية

جميع مناطق التراب الوطني بالخدمات السلكية واللاسلكية حتى يتم إشباع الحاجيات على مختلف أصنافها وبالمستوى المطلوب وخاصة بالعالم القروي الذي يتحتم فك العزلة عنه لتسهيل ربطه بباقي البلاد وتقوية إمكانياته في التقدم لأن إنجاز الخدمات البريدية بالعالم القروي مازالت مشوبة بالضعف والبطء مما يعرض مصالح المواطنين للضياع والإهمال نتيجة التأخير الحاصل في وصول المراسلات والحوالات إلى أصحابها إضافة إلى العناية الخاصة بتغطية الأقاليم الجنوبية والمناطق الحدودية وكذا إغناء الخدمات المقدمة للعموم وضرورة تفعيل وتطبيق نظام اللامركزية، وترسيخ مبدأ استقلالية الجهة وخاصة في تسيير الخدمات.

فبالنسبة لهذا القطاع مثلا نجد جهة مكناس تابعة لجهة فاس الشيء الذي كان من المفروض أن تكون مستقلة بذاتها كجهة، كما نطالب كفريق استقلالي للوحدة والتعادلية بالإسراع بتطوير هياكل التواصل مع الخارج بهدف تمكين الفاعلين الاقتصاديين من الاطلاع على مستجدات العمليات التجارية والمالية والمبتكرات العلمية تدعيما للتنافسية في بعض أوجه النشاط في هذا القطاع بغية التقليل من الكلفة التي يؤدي ثمنها المستهلك ومسايرة التطور التكنلوجي، وتحسين جودة الخدمات مع تحسين التكوين المهني للعاملين بالقطاع وتشجيع استعمال تقنيات جديدة للاعلام والتواصل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع ضرورة انجاز دراسة ميدانية للتعرف على درجة حدة المشكلة في بلدنا سيما في المناطق البالغة الحساسية من حيث طبيعة أنشطتها وخدماتها مع إدماج التقنيات الاعلامية في المؤسسات التعليمية ابتداء من التعليم الأساسي لتشمل مفاهيم التعليم والتلقي وطرق التدريس مع تكييف مناخ المناهج المقررة بغية تأهيل الموارد البشرية وتحضير ا لحلول الممكنة لمواجهة المشكلة على صعيد القطاعات الانتاجية والخدماتية ذات الحساسية الدقيقة حتى يواكب هذا القطاع التطور التكنولوجي وذلك بتحديث البنيات الأساسية للرفع من وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحسين البنيات التحتية والرفع من مستوى الخدمات قصد جلب الاستثمارات الاجنبية بالإضافة إلى ضرورة وضع نصوص قانونية لتنظيم الخدمات الجديدة التي يقدمها صندوق التوفير الوطني كالحساب تحت الطلب والحساب لأجل الرفع من انتاجية هذا الصندوق مع بحث سبل جديدة لتقليص الوقت المخصص لإنجاز العمليات بالسرعة المطلوبة. وفي الختام واقتناعا منا بوجود رغبة حقيقية في النهوض بقطاع البريد والتقنيات الاعلامية في سياق جهود الحكومة لبناء أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نوافق على الميزانية الفرعية لهذا القطاع والسلام عليكم

ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد أخديش.

المستشارالسيد محمد أخديش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين يشرفني أن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية لوزارات التجهيز، النقل، والملاحة التجارية، والبريد والتقنيات الاعلامية، وكذا وزراة القطاع العام والخوصصة باعتبارها وزارات مسؤولة عن قطاعات ذات أهمية استراتيجية في كل خطة تنموية تستدعي إلى تجاوز مخافات سنوات من التطور المعاق بالإضافة إلى الترابط والتكامل القائم بينها، وإذا كان الفريق الاشراكي كغيرة من الفرق المساندة للحكومة التنواب والتغيير يتفق من حيث الجوهر مع التوجهات الحكومية واختياراتها العامة الهادفة إلى بناء الأسس المادية والأطر القانونية والتشريعية والمناخ السياسي الملائم لانطلاق تنموية حقيقية تؤهل بلدنا إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وربح تحديات القرن المقبل عبر إصلاحات هيكلية لاقتصادنا وإدارتنا وتعليمنا وغيرها، فإن وعينا بمسؤوليتنا التاريخية وواجبنا الأخلاقي والسياسي يفرض علينا نحن ممثلوا الأمة المغربية وقواها الديمقراطية أن نتعامل مع توجهات الحكومة أية حكومة بوعي نقدي يتماشى ووظيفتنا التشريعية ودورنا في التوجيه

والمراقبة ذالكم أيها السادة هو نهجنا النضالي الأصيل في التعاطي مع قضايا وطننا وشعبنا وعلى منواله سأناقش الميزانيات الفرعية المشار إليها أعلاه برسم السنة المالية 2000-1999 الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز ربما لسنا بحاجة إلى التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الذي يشمل البنيات التحتية الأساسية من طرق وموانئ وتجهيزات مائية والتي لاتنمية وطنية أو محلية بدونها كما أنه لا مجال لإنكار العناية الفائقة التي أولتها الحكومة لهذا القطاع سواء ضمن القانون المالي للسنة الماضية أو الميزانية الفرعية التي نحن بصدد مناقشتها وذلك انسجاما مع روح التصريح الحكومي لكن لابد من إبداء ملاحظات وتقديم اقتراحات بخصوص مختلف المجالات وفي الميدان الطرقي تغيرات بلادنا في حاجة ماسة إلى مجهود إضافي كبير على المدى القريب لتوسيع شبكية الطرقية التي لاتتجاوز حاليا 30 ألف كيلومتر وفي وقت يحتاج فيه إلى 60 ألف كيلومتر على الأقل بالنظر لشساعة الوطن والتزايد السكاني المضطرد والنمو المتواصل للسير على الطرقات ونتمنى في نفس السياق أن تنجز جميع المشاريع المبرمجة وأن لا يكون مصيرها شبيه بمصير كثير من الطرق التي لم تنجز مع أنها برمجت سنة 1995.

إن إنجاز الطرق وبناءها يجب أن يخضع إلى مراقبة جدية ومنهجية مستمرة لمواجهة آفة الغش وعدم احترام دفتر التحملات في مجال يهم حياة المواطنين وسلامة تنقلهم بالنظر إلى ضعف ميزانيات الجماعات المحلية لاسيما القروية منها فإننا نرى وبموضوعية أن الاعتماد على الشراكة مع الجماعات المحلية لبناء وإنشاء الطرق في العالم القروي باعتباره المجال الذي أعطيت له الأولوية رهان غير قابل للتطبيق ونقترح إقامة شراكة في هذا المجال مع مجالس الجهة والمجالس الاقليمية التي تتوفر على إمكانات أكبر وقد يكون في ذلك تفعيل لهذه المؤسسات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن تفاقم حوادث السير وتعاظم ضحايا وتدهور شروط السلامة على طرقنا يتطلب توسيع الشبكة الطرقية وملاءمتها مع حاجيات حركة السير واتخاذ الاجراءات الوقائية والزجرية ضد كل مخالف لقوانين السير أو ضد كل مسؤول أخل بمسؤوليته. بالإضافة إلى بناء طرق سيارة لا تقل اكتضاضا وأهمية عن المحاور التي شهدت بناء مثل تلك الطرق ذات الأهمية الاقتصادية والتجارية الكبرى كمحور فاس، وجدة والدار البيضاء وأكادير وورزازات، محاور نعتقد أنه من الواجب التفكير في إلحاقها بمحاور البيضاء، فاس، الرباط، طنجة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يعد الماء أصل الحياة وشرط استمرارها ولامجال لأي تنمية اقتصادية في الصناعة كما في الفلاحة في حياة القرويين كما في حياة المدن والحواضر بدون توفر ما يكفي من مصادر قارة من الماء والحال أن الموارد ببلادنا تعرف تراجعا ونُضُبا لأسباب طبيعية كسنوات الجفاف وتدبيرية كاستنزاف الفرشة المائية، وحضارية تطور النسيج الحضاري والاستعمال المتزايد للمياه في الصناعة والخدمات مما ينذر بأزمة مائية خلال العقود الثلاثية المقبلة.

إن مواجهة الأزمة المحتملة تتطلب العمل منذ الآن وفق خطة شاملة لتعبئة مواردنا المائية وصيانتها وعقلنة استعمالها وتوفير الماء الصالح للشرب لساكنة ستتجاوز 30 مليون نسمة في القريب العاجل أغلبها سيتحول إلى سكان حضريين وتوسيع المساحات المسقية لضمان إنتاج فلاحي متطور، كلها أسباب تدعو إلى بذل مجهودات حثيثة في اتجاه بناء السدود المتوسطة والصغرى في الأقاليم التي تشتكي من خصاص واضح في هذا المجال وبناء سدود أخرى قصد الرفع من المخزون المائي وتوسيع المناطق المسقية وتغذية البحيرات الجوفية، وفي مجال الموانئ التي تعتبر جسرا حيويا لعبور البضائع وتنقل المسافرين بين بلدنا وباقي بلدان العالم ومرتكزا أساسيا من مرتكزات الاقتصاد البحري لا

سيما الصيد البحري الذي يعد أحد دعائم ثروتنا الوطنية، نرى في الفريق الاشتراكي أنه أمسى ضروريا تطوير الخدمات بالموانئ المغربية بتطوير التجهيزات وعصرنتها وتحديث آليات التسيير والتدبير والعمل على صيانة التجهيزات القائمة والتسريع بإنجاز المشاريع والأشغال المتبقية بميناء سيدي إيفني وأصيلا وبناء موانئ للصيد التقليدي في إطار خلق القرى النموذجية للصيادين.

ميزانية وزارة النقل والملاحة التجارية:

إن قطاع النقل قطاع هام جدا بالنسبة لأية خطة تنموية فهو يلعب دورا حيويا في الحركة الاقتصادية والاجتماعية لذا من الضروري إيلاءه اهتماما في مستوى أهمية وقد لمسنا هذا الاهتمام فيما أقدمت عليه الوزارة من إجراءات قانونية وعملية قصد وضع نظام النقل المتكامل يسهم بتأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة المنافسة الخارجية في أفق إنشاء منطقة التبادل الحر في أفق 2010، ولذلك فإننا نسجل بإيجابية ما أقدمت عليه الوزارة من إجراءات تصحيحية وما حققته من منجزات سواء على مستوى إعادة تنظيم القطاع أو منشآت جديدة طرقية أو سككية، وفي المجال الاجتماعي وتأهيل الموارد البشرية.

إن التقييم الايجابي للخطة المتبعة في هذاالمجال الحيوي لا تمنعنا من الادلاء بملاحظات أساسية والتأكيد على جوانب لها أهميتها يجب العناية بها، إن مجال النقل الطرقي مازال يعيش مظاهر فاضحة من الفوضى واللانظام كالنقل السري مازال مزدهرا ليس بالبوادي فحسب، حيث يجد مبرره في غياب وسائل النقل الكافية بل أحيانا في ضواحي المدن وبداخلها وهو قطاع نقل موازٍ لم يعد سريا على الاطلاق بل أضحى منافسا مكشوفا لوسائل النقل العمومي الشرعية أضحى تحديث الحضيرة الوطنية للعربات أمرا يفرض نفسه ولابد من تحديد سقف زمني لايمكن تجاوزه خاصة بالنسبة لوسائل النقل العمومي فلا يعقل السيد الوزير أن تخترق شوارع مدننا طاكسيات وشاحنات تؤرخ لبداية الاستقلال وفي ذلك مخاطر كبرى على أرواح المواطنين وعلي بيئتنا إن المجهودات المبذولة في مجال محاربة حوادث السير والوقاية منها لم تؤدي مع الأسف إلى التخفيف منها ومن هول هذه الحرب وضحاياها، وإذا كانت للمعضلة أسبابا مرتبطة بواقع الشبكة الطرقية وعلاقة الانسان بالآلة، فإن تقنين نقل البضائع ومراقبتها جانب له أهميته ويجب بذل مجهود أكبر على هذا المستوى نسجل للوزارة ما قامت به من جهود ملحوظة من أجل الرفع من الكفاءات المهنية لمواردها البشرية والعاملين بالقطاع غير أن الأعداد المستفيدة ظلت متواضعة ونرى من الضروري توسيع دائرة المستفيدين لما للعنصر البشري من أثر على المردودية وتطويرالخدمات وفي نفس الإطار نوصي بتوسيع وتطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين الاستحقاقات المادية للعاملين بالقطاع.

ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية:

في البدء لابد من التذكير بموقفنا الإيجابي الذي عبرنا عنه أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع السنة الماضية98-99 استنادا للتوجهات الايجابية تضمنها عرض السيد كاتب الدولة في البريد والتقنيات الإعلامية في الميزانية الفرعية والقطاعية التي نحن اليوم بصدد مناقشتها تكرس تلك التوجهات فإننا نعرب مجددا عن موقفنا الإيجابي فالتطورات العالمية التي يعيشها الاقتصاد والتقنيات الإعلامية تؤكد يوما عن يوم أنه فعلا أضحى رأس الحربة في السياق المحموم نحو امتلاك المعرفة والخبر وضمان الاتصال والتواصل بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات التجارية والخدماتية ومراكز القرار السياسي والإداري لذلك كله يضل القطاع بحاجة إلى جهد مستمر ومتواصل لتوسيع الشبكة الاتصالية وخلق وعي تواصلي حديث وتحسين الخدمات وتطوير البحث العلمي النهوض بالعنصر البشري عبر ضمان تكوين أساسي في مستوى التكوين المستمر وإذا كنا ننوه بالمجهود المبذول والهدف المعلن بخصوص تطوير الخدمات البريدية والاتصالية بالعالم القوري فإن النسبة المعبر عنها ستضل ضعيفة ونوصي بالرفع منها تدريجيا كما ننوه بإدماج المعلوميات وتقنيات الاتصال في نظامنا التعليمي التربوي، ونعتقد أن إعداد مشروع لإصلاح التعليم من طرف اللجنة الوطنية مناسبة لمثل هذا العمل ونطالب كتابة الدولة بتصور اللجنة الوطنية بهذا الخصوص.

وفي الأخير وزارة القطاع العام والخوصصة :

لقد حظيت الميزانية الفرعية لهذه الوزارة بنقاش تفصيلي ومستفيض داخل اللجنة وساهم فريقنا بقسطه في ذلك النقاش مدليا بملاحظات نود في هذه الجلسة إبرازها إن الميزانية المخصصة لهذه الوزارة جاءت دون الرهانات المعلنة والعمليات المزمع إنجازها، مع العلم أننا نؤمن أن أسلوب العمل وطرق التعامل مع الاعتمادات شيء مهم يمكن إن كان عقلانيا وتماشيا مع روح ميثاق حسن التدبير أن يخفف من وطأة النذرة والخصاص إن ما حققته الوزارة حتى الآن يعكس المجهودات المحمودة التي بذلتها الوزارة على أكثر من واجهة تعلق الأمر بإعادة هيكلة الوزارة أوإرساء الأسس القانونية والتنظيمية أو عمليات الخوصصة فإن هذه الأخيرة تظل موضوع ملاحظات نعتبرها أساسية:

أ- من اللازم أن نأخذ خوصصة مؤسسات الدولة بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للوحدات الصناعية والخدماتية المخصخصة مع ضمان حقوق العاملين بها. إن التنظيمات بهذا الخصوص لم تعد كافية على ضوء كثير من التجارب المؤلمة مثل ECOSE وSIMR بكل من تادلة وفاس، عدم استعمال مداخيل الخوصصة في مصاريف التسيير واستثمارها في مشاريع منتجة، الاختيارالجيد للشركاء على أساس دفاتر التحملات تصون حقوق جميع الأطراف، عدم التفريط في المؤسسات القادرة على تدبير شأنها ولاتشكل أي عبء على الدولة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تلكم كانت بإيجاز وجهات نظر الفريق الاشتراكي من مشاريع الميزانيات الفرعية التي تشرفت بالإسهام في مناقشتها والأكيد أن مواقفنا من هذه المشاريع إيجابية من حيث اتجاهها العام بحكم توجهاتها المندرجة ضمن تصور شمولي لحكومة التناوب وبحكم وفائها للتصريح الحكومي الذي يعتبر المرجعية الأم لكل القوانين المالية المقدمة من الحكومة وإن كانت لنا ملاحظات فذلك يعني أن علاقتنا بالحكومة لا يحكمها منطق الحياز الأعمي بقدر ما يحكمها الالتزام باختيارات سياسية جوهرية وعلاقة النقد والحوار والتشاور والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشارة المحترمة السيدة فاطمة السوسي.

المستشارة المحترمة السيدة فاطمة السوسي:

بإسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاشتراكي يشرفني أن أشارك في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، وإذا كنا قد أكدنا سابقا على أهمية ضم القطاعات الأربع في وزارة واحدة لاعتبارات التكامل العضوي بين مكوناته فإن هذا المنظور تأكدت صحته من خلال الوقوف على حصيلة الجهود التي تم إنجازها والأوراش التي تم فتحها في هذه القطاعات والتي قمنا باستعراضها من خلال العروض القيمة التي تقدم بها السادة الوزراء غداة اجتماع لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الاجتماعية، إن نظرتنا في التعامل مع هذا القطاع الذي يوجد في قلب استراتيجية التنموية لا يمكن أن تقف عند حدود المعطيات الرقمية الحسابية المكونة للميزانيات الفرعية لهذا القطاع لكنها تنطلق من معالجة الرؤية الشمولية والسياسية العامة والاجرائية لتدبير مختلف الملفات المسندة إليه وهذه النظرة هي التي تجعلنا نثمن مختلف الاجراءات المتخذة في هذا المجال وعلى رأسها إعادة الهيكلة الإدارية لمختلف المرافق المكونة للقطاع، الشروع في الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، إحداث المرصد الوطني للهجرة، الحرص علي تقويم وضعية الوكالات الحضارية وتوسيع شبكتها وتتبع عملها لجعلها أكثر صلة بهياكل ومشاريع التنمية المحلية ومراجعة أنظمتها الأساسية إلى غيرها من الاجراءات التي

من شأنها أن تحقق مزيدا من الانسجام والفعالية ومعالجة المضاعفات السلبية الناتجة عن عدم توفر المغرب على تصميم وطني لإعداد التراب الوطني بما أنتجه هذا الفراغ من مفارقات واختلالات وشروخ اقتصادية واجتماعية وجغرافية والتي تبرز بشكل صارخ بين العالم القروي وبين العالم الحضاري، بين المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، بين الأحياء الفقيرة المهمشة والأحياء الراقية داخل المدينة الواحدة إضافة إلى اختلالات أخرى ناتجة عن تمركز قطاعات ومرافق عمومية وخاصة في منطقة دون أخرى ومما لاشك فيه أن الجرأة والشجاعة التي طبعت عملية تشخيص أوضاع قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان مكنت لحد الآن من الوقوف على أهم مكامن الخلل مما يتيح إمكانية للتدخل الناجع ويجعل الدولة تلعب الدور الموجه الفعلي لمختلف الأوراش التي فتحت في هذا المجال واعتماد أنجع السبل لإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والاداريين في بلورة مشاريع إعداد التراب الوطني وهذا يقتضي خلق ثقافة جديدة مبنية على التشاور والتواصل والالتزام ويقود إلى صياغة الميثاق الوطني لإعداد التراب هذا الميثاق الذي نعتبره أداة إجرائية ومنهجية من شأنها أن تضبط وتنظم عملية توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين مركزيا جهويا ومحليا وفق ما يضمن الشفافية وتدقيق المسؤوليات القانونية والأخلاقية.

إن الأغلفة المالية التي رصدها القانون المالي لقطاعات التعمير وإعداد التراب الوطني والبيئة والإسكان تبقى دون طموحنا وطموح الشعب المغربي، غير أن التعجيل بترجمة التصور السالف الذكر يتيح إمكانية التدبير الأنجع لهذه القطاعات ذلك أن المال العمومي ما هو إلا أداة من أدوات تدبير الشأن العام،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يعلم الجميع حجم الخصاص الكبير والمتزايد في مجال السكن، ومدى الانعكاسات والآثار السلبية لذلك على المستوى المعيشي للأسر المغربية ذات الدخل المحدود، وإذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحد الآن والمتعلقة بتمويل السكن تفعيل الرصيد العقاري التابع للدولة، تقنين العلاقات الكرائية، إعادة هيكلة المؤسسة التابعة لكتابة الدولة في الإسكان إجراءات غير كافية غير أنها مقدمات أساسية نحن مقتنعون بأنها ستقود إلى التحكم التدريجي في مختلف أدوات، التدخل في قطاع السكن ونؤكد هنا بالخصوص على ضرورة الاستمرار في دعم وترشيد وتقويم الأوضاع المؤسسات العمومية المشرفة على الإسكان حتى يلمس المواطن أن ما وضعته الدولة من إمكانيات وإمكانات بشرية ومالية رهن إشارة هذه المؤسسات يوظف وبالفعالية اللازمة لخدمته وليس العكس وحتى لا يصبح حق السكن موضوعا للمضاربة وحقلا تتوالى فيه التجارب الفاشلة وفي هذا السياق نثمن القرار الحكومي القاضي بإنشاء صندوق وطني للسكن الاجتماعي لفائدة المأجورين تنفيذا لمقتضيات تصريح فاتح غشت 96 وبتخصيص 155 مليون درهم كمساهمة للدولة قصد بناء مساكن اجتماعية لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود مع العلم أن إشكالية توفير مساكن اجتماعية تتطلب تدخلات في مجالات متعددة وإرساء سياسة التشارك بين مختلف أقطاب الإنتاج لأن الأمر يهم آلاف الأسر ومن شأن قرارات واقعية من جهة وتتبع ميداني مستمر لمدى التزام كل المتدخلين بتعهداتهم لتخفيف معاناةهذه الشرائح الاجتماعية الواسعة والتي أكد الإحصاء الأخير للسكان وجود 350 ألف من الأسر في أحياء الصفيح، إننا نثمن سياسة التشارك التي ستنهجها وزارة الإسكان والمتمثلة في إجرادات فعلية أهمها تخصيص جزء من الأراضي لفائدة التعاونيات السكنية وإنعاش عمل الجمعيات السكنية عن طريق متابعة نشاطها وتأطيرها تقنيا وضع بقع أرضية جاهزة وبأثمان تنافسية رهن إشارة المنعشين العقاريين لإنجاز شقق للسكن الاجتماعي ضمانا للاستقرار العائلي والنفسي للمواطن كما ندعو الوزارة إلى الانخراط في التنمية الاجتماعية الهادفة إلى محاربة الفقر والقضاء على فكرة المغرب النافع والغير النافع بتخصيص رصيد عقاري للمناطق الصناعية والبحث عن أساليب جديدة للتمويل لتمكين المدن التي تعاني من الخصاص في هذا الميدان

من فتح باب الأمل أمام مواطنيها وإنقادهم من رحى الضياع والإنحراف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا نحيي روح المكاشفة التي عبرت عنها الوزراة المكلفة بالبيئة في تشخيص الواقع البيئي للمغرب إذ أن التدهور البيئي يكلف البلاد 10% من الناتج الخام ويتجسد ذلك في تكاثر المطاريح العمومية والارتفاع الغير المحدود للمياه المستعملة وتدني جودة الهواء، وتلوث البكتريولوجي الكيميائي والمختلط للتربة والأنهار تدهور حالة الشواطئ، التصحر وزحف الرمال، وباعتبار أن الحق في البيئة السليمة يندرج ضمن حقوق الأجيال المقبلة من جهة ويكتسي بعدا كونيا من جهة أخرى، فإن برنامج العمل الذي اعتمدته الوزارة بقدر ما يعكس رؤية متكاملة للتنمية المستديمة ويراهن على تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بقدرما يحتاج إلى اعتمادات مالية تفوق ما رصد لهذا القطاع ويتوقف على إعمال قوة إبداعية في متابعة تطبيق البرنامج وتحمل باقي الفاعلين وطنيا، جهويا، ومحليا لمسؤولياتهم من أجل جعل البعدالبيئي حاضرا في مختلف البرامج والمسلكيات، وختاما وإجمالا فإننا نعتبر أن البرنامج العام المعتمد لتصريف الميزانيات المرصودة لقطاعات التعمير وإعداد التراب الوطني والبيئة والإسكان برنامج للارتقاء من شأنه أن يقود إلى إحداث منعطف ملموس في هذه القطاعات الحيوية وفق ما تضمنه التصريح الحكومي بهذا الخصوص، وإننا في الفريق الاشتراكي من موقع المساندة الايجابية المبنية على النقد والتوجيه لنقدر المجهودات التي تبذلها الحكومة بصفة عامة ووزارة إعداد التراب الوطني والعمير والبيئة والإسكان بصفة خاصة لترجمة بنود التصريح الحكومي في المجال الاجتماعي رغم أن الميزانية المرصودة لاتكفي لمواجهة كل الاكراهات والخصاص في هذا المجال وفقنا الله إلى ما فيه خير الأمة جمعاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد القادري.

المستشار السيد محمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة ميزانية الوزارة الأولى برسم

السنة المالية 99-2000 ونحن نناقش ميزانية الوزير الأول لابد من التوقف عند السمات الأساسية للظروف التي تشكلت فيها الحكومة الحالية حكومة ا لتناوب، إنه في إطار التحولات العميقة التي يشهدها العالم والمتميزة بانتشار قيم جديدة تهم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي فضاء عالمي متفتح تتقوى فيه التنافسية والحرية كان لابد للمغرب كبلد يحتل موقعاً متميزا في العالم أن ينخرط في نسيج هذه التحولات التي تجر المجتمع الدولي نحو عصر جديد عصر الاقتصاد والإعلام والتكنولوجية، عصر التكتلات الكبرى وعصر الديمقراطية وحقوق الإنسان، في ظل هذه الأوضاع الاقليمية والدولية تفتقت عبقرية المغاربة الذين أدركوا خطورة التحديات القائمة لينطلق حوار حضاري ينتهي إلى توافق تاريخي رعاه صاحب الجلالة حفظه الله ودعمه الشعب المغربي التواق إلى الديموقراطية.

لقد جاءت حكومة التناوب برئاسة السيد عبد الرحمان اليوسفي لتدبير مرحلة حاسمة في الحياة السياسية ببلادنا. فانسجاما مع روح الدستور المعدل سنة 96 ومسايرة لتطلعات المواطنين إلى المزيد من الممارسات الديمقراطية وسعيا إلى تحقيق تنمية شاملة لإخراج البلاد من الوضعية التي كانت عليها كان من الضروري أن تعرف مؤسسة الوزير الأول ديناميكية جديدة خاصة في تشريع وثيرة البناء المؤسساتي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، وبعبارة أخرى في تفعيل آليات التأطير والتأهيل سواء على مستوى هياكل الحكومة أو على مستوى مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الاستثمارية

استعدادا لولوج القرن الحادي والعشرون. ففي هذا التوجه الجديد الذي يحمل ملامح التغيير فعلا اندرجت أنشطة السيد الوزير الأول منذ تعيينه من طرف صاحب الجلالة نصره الله في 14 مارس1998.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لايمكن في الحصة المحددة لنا أن نسلط الضوء على كل الأنشطة الهامة التي أنجزها السيد الوزير الأول، لكن سنكتفي بذكر أمثلة منها خاصة تلك التي تعكس صور التغيير في تناول القضايا المطروحة بإلحاح في برنامج العمل الحكومي، وفي هذا الإطار نسجل:

أولا: تنظيم العمل داخل الوزارة وتنشيط وتتبع مختلف كل الأنشطة الحكومية،

ثانيا: تسريع وثيرة العمل التشريعي من خلال تدارس العديد من مشاريع القوانين والمراسيم حوالي 45 مشروع قانون و108 مشروع مرسوم وعدد من الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية وصل عددها إلى 30 بدون إشارة إلى المعاهدات الأخيرة،

ثالثا: اعتماد منهجية اللجن الوزارية كإطار لتنشيط العمل الحكومي وتوحيد الرؤية بين مكونات الحكومة،

رابعا: ترأس السيد الوزير الأول لعدة ندوات واجتماعات ولقاءات في إطار التواصل مع المجتمع المدني تكريسا لمبدأ التشاور في القضايا ذات الأهمية في مجال التطور العلمي والحقوقي والإعلامي والثقافي والبيئي.

خامسا: القيام بزيارات شملت بعض مناطق المملكة الشمالية والجنوبية والشرقية للإطلاع على الأحوال فيها.

سادسا: قيام السيد الوزير الأول بعدد من الزيارات خارج الوطن تفعيلا للدبلوماسية الحكومية ترتب عنها توقيع اتفاقيات جديدة تهم خاصة مجال التعاون الاقتصادي الذي أصبح يشكل محور العلاقات الدولية الراهنة ومما يميز هذه الزيارات تعدد وجهاتها حيث شملت بلدانا في كل من العالم العربي وأوربا وأفريقيا وآسيا وكان إشراك ممثلي المنظمات المهنية والفاعلين الاقتصاديين بمثابة إعلان عن تدشين ديبلوماسية شعبية تنطلق فيها المنظمات الغير الحكومية لتلعب دورها في مجال التعاون في مختلف ميادينه تماشيا والتوجهات الجديدة للديبلوماسية المعاصرة وقد صاحب ذلك تشكيل لجن مشتركة لتتبع تنفيذ الاتفاقيات وتفعيلها حتى لاتبقى مجرد وثائق بروتوكولية تؤرخ لعلاقات الطرفين المتعهدين.

سابعا: العناية التي أولاها السيد الوزير الأول لموضوع حقوق الإنسان الذي عرف تقدما ملموسا في ميدان الملفات العالقة وتسوية ملف المعتقلين السياسيين وإقرار مبدأ التعويض طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة أيده الله، مما جعل المغرب مؤهلا للاحتواء الاجتماعي الدولي الذي سيعقده المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية ببلادنا صيف هذه السنة.

إن قضايا حقوق الإنسان أيها السادة لن تنتهي بطبيعة الحال بطي هذه الملفات فالنضال من أجل احترام القانون وصون حقوق الإنسان سيظل مستمرا كما هو الشأن حتى في دول عريقة في الممارسة الديمقراطية، ففي جميع مجتمعات العالم دائما هناك من يتعسف على الحقوق ولكن هناك دائما من يدافع على هذه الحقوق، والمغرب قد قطع أشواطا كبيرة بخصوص نشاط منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أصبحت ثقافة حقوق الإنسان تنتشر في أوساط المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من خلال استعراض هذه الأمثلة من نشاط السيد الوزير الأول ولكي نكون منصفين له لابد أن نعترف أن جهودا هامة قد بذلت فعلا خلال سنة واحدة من عمر الحكومة وإذا كان لابد من ملاحظات حول الأرقام الواردة في ميزانية الوزارة الأولى فإنه يكفي أن نشير إلى مفارقة لها مغزاها فلقد عرفت كثير من أبواب الميزانية وفقراتها تقلصا وانخفاضا تراوح ما بين 15% و50% بل

100% بالنسبة مثلا لاقتناء سيارات المصلحة وبالمقابل هناك تزايد ملحوظ في المهام والأنشطة فلماذا نفسر هذا الضعف في الاعتمادات رغم الدور الأساسي والهام الذي يطلع به السيد الوزير الأول.

إن هذه المفارقة لاتعني أكثر أن ميثاق حسن التدبير وترشيد النفقات أصبح مجسدا فعلا في هذه.....إننا في الاتحاد الاشتراكي وبعد مناقشة قانون المالية لسنة 99-2000 والاطلاع على الوثائق المرفقة لابد أن نعبر عن تفاؤلنا من الخطوات الأولى التي قطعتها الحكومة لبلورة تصريحها في الواقع على أرض الواقع، دون أن ننكر بطبيعة الحال الصعوبات التي نعترضها في هذا المجال أوذاك أو الهفوات التي يمكن أن نرتكبها وهي تحاول مواجهة التحديات والتغلب على التراكمات السلبية التي ورثتها. بناءا على كل هذا أيها السادة فإننا في الفريق الاشتراكي نصوت بإيجاب على هذه الميزانية.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا الكلمة للمستشار المحترم السيد حسن واهروش.

<u>المستشار السيد حسن واهروش:</u>

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

أتشرف بتقديم مساهمة الفريق في مناقشة ميزانية قطاعين حيويين لهما بالغ الأثار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتعلق الأمر بقطاع التجهيز وقطاع النقل والملاحة التجارية ولقد فضلنا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الجمع بين هذين القطاعين في هذه المناقشة العامة لاعتبارات موضوعية أهمها الترابط والتأثير المتبادل لكل القطاعين على الآخر وكذلك الإرادة التي تحدونا من أجل تطوير صيغة المناقشة العامة والقطاعية للقانون المالي بما يحقق الفعالية والجدية والتدبير العقلين للزمن، وانسجاما مع هذا التوجه سأنتقل مباشرة إلى بسط وجهة نظرنا على التوالي في الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز ثم الميزانية الفرعية لوزراة النقل والملاحة التجارية.

أولا قطاع التجهيز: أثناء دراسة ميزانية التجهيز باللجنة المالية تمكنا من خلال العرض الشامل الذي تقدم به السيد الوزير والحوار الذي دار بيننا من الوقوف على أهم المنجزات التي تحققت خلال السنة المالية التي نستعد لتوديعها وهي مجهودات شملت مجال الطرق والموانئ وهندسة المياه والسدود والتجهيزات العامة من خلال توظيف عقلاني لاعتمادات الميزانية العامة والامكانات التي يتيحها الصندوق الطرقي وسجلنا بارتياح الأعمال التي انجزت في مجال تشخيص حالة البنيات التحتية والوقوف على حجم الخصاص وانجاز الدراسة وترتيب الأولويات والعناية الخاصة التي يحظى بها العالم القروي في الاستراتيجية العامة لتدخلات الوزراء على مختلف المستويات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لسنا في حاجة إلى التأكيد على أولويات تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية لكل عمل ينشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تدمج كافة التراب الوطني وفي مقدمته بادية المغرب وإذا كان تحقيق هذا الهدف رهين بتخصيص الاعتمادات المالية الكافية، فإنه يتوقف كذلك على تجديد أساليب العمل وتحفيز الأطر والموارد البشرية التي تسهر على تنفيذ البرامج واعتماد طرق للتتبع والتقويم المنتظم والتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية المعنية بشؤون التجهيز حتى تنعكس البرامج المنجزة فعليا على الحياة اليومية للمواطنين، ففي المجال الطرقي لايمكن إلا أن نبتهج للإنجازات في قطاع الطرق السيارة وصيانة الرصيد الطرقي وتوسيع الشبكة الوطنية ومعالجة أضرار الفياضانات والنقط السوداء، واعتبارا لحجم الخصاص في هذا المجال فإننا نعلق أملا كبيرا على اجتهاد الحكومة في توظيف إمكانيات

الصندوق الطرقي وفق آليات جديدة تسمح له بتجديد قدرة استثمارية بالتعاون مع هيئات أخرى ستكون أولها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية كتجربة نموذجية نتمنى لها كامل التوفيق.

إن وزارة التجهيز تتحمل مسؤولية قطاع أصبح يحظى بأهمية متزايدة في استراتيجية التنمية والدراسات المستقبلية المرتبطة بها في مختلف الاقتصاديات عبر العالم ويتعلق الأمر بما يمكن أن يصطلح عليه بالمسألة المائية وقد انتبهت البلاد في وقت مبكر بفضل النظر المتبصر لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لأهمية هذا الموضوع وتم التعامل معه وفق مقاربة متقدمة تراعي التوازن بين الاستجابة للحاجيات والاستقلال العقلاني للموارد بما يضمن الأمن المائي للبلاد في المستقبل.

وفي هذا الصدد فقد أكدت التجربة على ضرورة الإهتمام في المقام الأول بالسدود الكبرى والمتوسطة عوض السدود التلية التي تكون فوائدها محدودة، كما أصبح ملحا أن تواكب بعض القطاعات الحكومية الأخرى، وفي مقدمتها وزارة الفلاحة، تجهيز السدود بما يمكن من استغلالها في مجالات الري والفلاحة وتوليد الطاقة وبالنسبة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، فهو مدعو إلى مضاعفة تدخلاته وتحديث وتكييف أساليب عمله بما يسمح من تقديم الخدمات لعموم المغاربة أينما وجدوا وفي ظروف لائقة وبتكلفة مناسبة.

إن مناقشة ميزانية وزارة التجهيز مناسبة سانحة للتنويه ببعض الإصلاحات المهمة على المستوى الأفقي، والمتمثلة في إصدار القرار المتعلق بإثارة استعمال ماء الملك العمومي تطبيقا لمقتضيات التشريع المائي وتخصيص غلاف مالي بقيمة 12 مليون درهم لوكالة حوض أم الربيع، في إطار تحسين المجال التنظيمي للوكالات الجهوية كما نسجل الإصلاحات المهمة التي عرفها النظام القانوني للصفقات العمومية بما يضمن الشفافية وتوازن العلاقة ما بين المتعهدين والإدارة وإعطاء الأولوية للمقاولات الوطنية، ونستغل هذه المناسبة للمطالبة من جديد بضرورة إصلاح مرسوم أبريل1990 في الاتجاه الذي يخفف العبء على الجماعات المحلية بالنسبة للإصلاح وبناء الطرق الجماعية والطرق الغير المركبة.

ثانيا: قطاع النقل والملاحة التجارية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لقد أتتنا حكومة التناوب التوافقي بميزانية تنبني على فلسفة جديدة قوامها البناء...للمالية العمومية بما يسمح بتحقيق الانطلاقة والارتقاء الاقتصادي، وتعتمد هذه الميزانية الإرتقاء بشكل خاص على توظيف كل الإمكانات المتاحة في إطار تصور شمولي مندمج يسمح بتوظيف إمكانيات الميزانية العامة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمصالح المسيرة بصفة مستقلة، وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على أن ميزانية وزارة النقل والملاحة التجارية تشكل نموذجا مثاليا لاختيار هذا التوجه اعتبارا لحجم وأهمية المؤسسات العمومية العاملة في القطاع.

إن قطاع النقل بمختلف فروعه يرتبط بالحياة اليومية لفئات عريضة من المواطنين كما أن انعكاسات على تسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تأهيل أهم القطاعات الانتاجية لتنمية السوق الداخلي وإنعاش التصدير تجعل منه قطاعا يحظى بالأولوية ويستحق العناية والاهتمام، وحتى نتمكن من الوقوف على الحصيلة واستشراق آفاق المستقبل واستجلاء مدى وجاهة الأجوبة التي يحملها مشروع ميزانية القطاع وتقديم ما نراه ضروريا من بدائل ومقترحات، أستسمحكم للتوقف عند عناوين بارزة يتعلق الأول بالنقل الطرقي والسككي والثاني بالنقل والملاحة الجوية والبحرية.

أولا: النقل الطرقي والسككي: لقد أشرنا في مستهل هذا التدخل إلى الارتباط الوثيق الموجود بين قطاعات التجهيز والنقل بمختلف فروعه، ويتجلى هذا الترابط بشكل واضح في مجال النقل عبر الطرقات وخاصة تحقيق السلامة الطرقية التي أصبحت تشكل وبكل أسف إشكالية وطنية تفرض تضافر جهود كل المعنيين من سلطات عمومية وجماعات محلية وفعاليات المجتمع المدني في

إطار خطة شمولية تلعب فيها اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير الدور الأساسي حتى نتمكن من ربح المعركة ضد حرب الطرقات ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة عملية المراقبة والتفتيش في مراكز الفحص التقني وتأهيل مدارس تعليم السياقة ومراكز التسجيل لتقوم بواجبها بالنزاهة والجدية المطلوبتين، وتطوير قطاع النقل الطرقي يبقى رهين بمواصلة المكتب الوطني للنقل لمجهوداته وتنويع أنشطته في مجالات نقل الركاب والبضائع والدفع وبالنقالين العموميين والمتدخلين الخواص نحو المزيد من التنظيم مما يحقق الاستفادة من تحرير التعريفه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي مجال النقل السككي وإضافة إلى الأعمال المنتظرة إنجازها من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية في مجال تحسين الخطوط الموجودة وإحداث بعض الخطوط التي أصبحت الحاجة تدعو لإحداثها مثلا تثنية الخط الرابط بين سيدي العيدي ومراكش وإيصال الخط من مراكش إلى أكادير إلى ورزازات وتدعيم مختلف المنشآت الإدارية والفنية والمحطات والمنشآت، الاتصالات البعدية وتحديث وإصلاح حضيرة العربات والمعدات المتحركة، إضافة إلى كل ما سبق فإننا نسجل التوجه الجديد الذي تعتزم الحكومة نهجه بخصوص تحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية إلي شركة مساهمة بما يمكن المكتب من تحسين قدرته التفاوضية في علاقته بالممولين والمانحين المؤسستيين الوطنيين والأجانب.

إن أحد المحاور الرئيسية لعمل الحكومة في هذا المجال، يتمثل في العناية بالموارد البشرية من خلال تنفيذ ما تبقى من مقررات الحوار الاجتماعي لفائدة الشغيلة السككية والاهتمام بالتكوين المستمر وكذلك تحديد الإطار القانوني للتنظيم الذي سيتم بموجبه التنازل عن تدبير بعض الخدمات الثانوية داخل القطارات: النظافة، الأكل لفائدة الخواص بموجب عقود استغلال محددة المدة وأساسا إشراك السككيين المتقاعدين في هذاالمجال تكريما لهم واعترافا بما أسدوه من خدمات طيلة حياتهم المهنية.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

كلنا مدركون لأهمية قطاع النقل الجوي والملاحة التجارية وتأثيره المباشر على القطاعات الاقتصادية الحيوية أهمها السياحة والتجارة الخارجية، فتنشيط السياحة وتنمية صادراتنا يتوقف على ما بدل وما سيبدل من مجهودات لتقوية وتكثيف الرواج الجوي والبحري الموسمي والمنتظم والعمل على تدشين وجهات جديدة والبحث عن منافذ في العديد من الأسواق العالمية ولتكثيف نشاط النقل البحري والجوي اتجاه المنطقة المغاربية والعالم العربي وافريقيا وأمريكا بشمالها وجنوبها وآسيا صاحبة السوق العملاق، إن هذا التوجه سيضمن تقوية القدرة التنافسية لقطاعات متعددة ومرتبطة بالنقل الجوي والبحري، ولكي يكتب له النجاح يجب استعجال إعادة النظر في العديد من الجوانب التنظيمية والتسيير وبذل المزيد من المجهودات على مستوى التجهيز والتحكم في التكنولوجية والعناية بالموارد البشرية وجعل تدخلات مختلف الفاعلين تندرج في سياق التنمية الشمولية ومندمجة تسمح بإبداع أساليب جديدة وخلق خيرات إضافية يستفيد منها القطاع والمجتمع برمته ولنا في تجربة المكتب الوطني للمطارات المتعلقة بتجهيز منطقة صناعية حول مطار النواصر القطب التكنولوجي خير مثال على ما يمكن أن يتحقق من إنجازات إذا ما تضاعفت الجهود، ونغتنم هذه المناسبة لنطالب بضرورة مراجعة التسعيرة لدى شركة الخطوط الملكية المغربية والإسراع بإعداد تصور متكامل لتحرير القطاع وأيضا البحث عن إمكانية استعمال مطاري أنفا وتيط مليل بالنسبة للرحلات الداخلية اعتبارا لتواجدهم وسط المدينة.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إن أداء حكومة التناوب في قطاع التجهيز والنقل سيظل باستمرار تحت مجهر المراقبة اعتبارا لحجم الانتظارات

والتحديات التي تواجه بلادنا في أفق الشراكة مع أوربا والعولمة وما تفرضه من تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وقطاع النقل والتجهيز يشكلان مجالا خصبا للأعمال والثوابث العامة للحكومة للإصلاح في مستويات العناية بالجانب الاجتماعي وتدشين الانطلاقة الاقتصادية الفعلية والنهوض بالعالم القروي لتجاوز واقع التخلف الذي ظل طيلة التجارب السابقة.

لقد قدم المغرب في الفترة الأخيرة ترشيحه لتنظيم بطولة العالم في كرة القدم لسنة 2006، وهذا تحدي جديد من المفروض أن يلعب في كسبه قطاع النقل وما تتوفر عليه البلاد من تجهيزات أساسية دورا حاسما، نحن متيقنون أن حكومة التناوب التوافقي لها من الكفاءات وقوة الإدارة ما سيمكننا من تحقيق ما نصبو إليه جميعا خدمة للمصلحة العليا للوطن لذلك نحن في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نعلن لكم عن تصويتنا لصالح ميزانية وزارة التجهيز ووزارة النقل والملاحة التجارية .

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر متدخل في هذه الجلسة المستشار السيد العربي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لأعرض وجهة نظرنا بخصوص ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان وميزانية التقنيات الإعلامية اللتان تشرفان على تدبير قطاعات لا تخفى أهميتها الاستراتيجية على أحد.

أولا: قطاع إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكات في البداية أستسمحكم السيد الوزير أن أعود قليلا إلى الوراء لأذكر ببعض الثوابث التي كنا قد عبرنا عنها أثناء مناقشة ميزانية السنة المنصرمة لقد عبرنا وقتها عن ابتهاجنا لمسألة تجميع هذه القطاعات تحت إشراف إدارة واحدة إيمانا بالآثار الإيجابية التي ترتبت عن هذا التجميع وأكدنا كذلك على الدور الذي يمكن أن تلعبه السيد الوزير على رأس هذه الوزارة لما هو معروف عنكم من قوة الشخصية والثبات على المبادئ والحزم في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت اللازم، واعتبرنا أيضا أن القيمة الفكرية للفريق المتعاون معكم من شأنها أن تشكل دعما كبيرا لكم، ونحن إذ نذكر بكل هذا، فإنما نسجل بارتياح توفقكم في استثمار هذه المعطيات وتحويلها إلى منجزات ملموسة ومهمة شكلت حصيلة نشاطكم طيلة السنة المالية التي نستعد لتوديعها والتي سأعود للوقوف على أهم محطاتها فيما سيأتي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المعتشارين،

سيكون من المفيد أن أناقش ما تعتزم وزارتكم إنجازه خلال السنة المالية المقبلة سواء تعلق الأمر بالأوراش والقضايا المرتبطة بالقطاع أو بمنهجية وأسلوب العمل في ضوء تقييم شمولي لحصيلة السنة المالية 98-99 مادام أن العديد من الأوراش والاشكاليات تتطلب مقاربات وأعمال لها امتداد في الزمن، ويتطلب إنجازها النبش في رصيد التجارب الماضية إذا كان هناك رصيد وأيضا برمجة التدخلات لمدة زمنية قد تفوق السنة المالية التي نحن بصدد مناقشتها هذه الأيام وسأتوقف بعجالة عند أهم القطاعات التي تعنى بها وزارتكم.

أولا :إعداد التراب الوطني، إن الشعار المركزي المتحكم في عمل الوزارة في هذا المجال، والذي يمكن تلخيصه في ميثاق

وطني لإعداد تراب المملكة يشكل شعارا للحاضر والمستقبل وتجسيد هذا الشعار يستوجب متابعة الجهود وإعادة الهيكلة مركزيا وجهويا ومحليا ومراجعة مناهج وضع أدوات التخطيط الترابي وإبداع صيغ جديدة لتعميق أسلوب التشاور والتعاقد والانفتاح على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال إننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى بذل كل الجهود من أجل تسريع وتيرة الإنجاز بالنسبة للأوراش المفتوحة خاصة ما يتعلق بالتصميم الوطني لإعداد التراب والرفع من أداء اللجنة الوزارية المختصة واعتماد أسلوب التقويم والتعديل المنتظم للوثائق الخاصة بالحوار الوطني حول إعداد التراب مع الحرص على إنجاز هذه العمل في أقرب الآجال.

ثانيا: التعمير،

لقد أبانت التجربة فيما يتعلق بالتعمير والهندسة المعمارية أن هذا القطاع عانى لعقود من عدة معضلات يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعقد المسطرة بالنسبة لإعداد وثائق التعمير والإزدواجية التي تتميز بها فيما يخص وثائق التعمير الخاصة بالجماعات الحضرية والقروية.

التكلفة المرتفعة بإعداد وثائق التعمير.

الوضعية الغير المريحة للوكالات الحضارية.

ولسنا في حاجة إلى أن نستفل في تفصيل باقي المشاكل التي تستدعي مواجهة حازمة للتغلب عليها وفي هذا الصدد نسجل بإيجابية الأعمال الجهوية للتعمير وعقد المجلس الإداري للوكالات الحضارية في أفق تعميم نظام الوكالات على مختلف العمالات والأقاليم وعلى مستوى وثائق التعمير.

فإننا إذ نثمن العمل الذي أنجز لتدارك التأخير في دراسة التصاميم التي ظلت تنتظر انعقاد اللجان المركزية فإننا نلح على ضرورة مساندة الجماعات الفقيرة للتغلب على التكاليف الباهضة بإنجاز الصور الجوية وتغطية مصاريف الهندسة المعمارية وغيرها من مستلزمات وثائق التعمير.

وحفاظا على تراثنا المعماري فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى مواصلة الجهود في مجال إعداد تصاميم المدن والمآثر القديمة وتعميم الاستفادة على مختلف المواقع الأثرية بالبلاد خدمة للتاريخ والهوية الوطنية وإنعاش بعض القطاعات المرتبطة بالمآثر وفي مقدمتها السياحة ولسنا في حاجة إلى التأكيد على أهمية البحث والدراسات العلمية في هذا المجال لذلك نعتبرالعناية بالمؤسسات العلمية المرتبطة بالقطاع وتطوير إمكانياتها المادية والتأطيرية مسألة ذات أولوية.

ثالثا: الإسكان،

إن حجم الخصاص الذي تراكم في هذا المجال يستدعي تعبئة وطنية شاملة من أجل صياغة إستراتيجية عمل شمولية تساهم فيها الوزارة وباقي الفاعلين في القطاع من أجل مضاعفة وثيرة الإنتاج الحالي، والتي اتضح أنها تبقى بعيدة عن تلبية الحاجيات الحقيقية، إننا إذ نثمن كتابة الدولة في الإسكان منذ تولي حكومة التناوب تدبير الشأن العام، وهو النشاط الذي هم جوانب مؤسساتية ومالية وعقارية ذات أهمية قصوى، فإننا نطالب باعتماد منهجية تشاورية تراعي متطلبات المواطنين الأكثر حاجة.

إن تجاوز الخصاص وإنجاز المشاريع المقررة يتطلب إنعاش الإستثمار العقاري وتوجيهه أولا نحو السكن الاجتماعي، وتنشيط دور المؤسسات التابعة لإدارة الاسكان مع تصحيح أوضاعها المالية واتخاذ ما يلزم من إجراءات الحيطة والوقاية حتى لا تعرف انزلاقات جديدة، ومواصلة الجهود في مجال التمويل السكني عموما سواء عن طريق الإسراع بتطبيق قانون تسديد الديون الرهينة فور موافقة مجلس النواب عليه وتعميم بعض الامتيازات التي ظلت حكرا على مؤسسات القرض العقاري والسياحي على باقي المؤسسات البنكية، واعتبارا لأهمية القطاع الكرائي، فإنكم مدعوون السيدالوزير إلى تفعيل الإصلاحات التي أدخلت في الآونة الأخيرة على ظهير دجنبر 1980 الخاص بالكراء المعد للسكن والاستعمال المهني مع العمل على تجفيز الاستثمار في هذا المجال.

وبخصوص البيئة: لقد أصبح الاهتمام بهذا الموضوع يتزايد يوما عن يوم وذلك عن قاعدة وعي جديد بالقضية البيئية يتجاوز

النظرة التقليدية التي تدرج البيئة في خانات الكماليات والموضوعات الثانوية، إن الاعتماد على مقاربة عصرية تربط البيئة بالتنمية المستديمة والمتواصلة وضرورة تدبير متوازن لاستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على بيئة سليمة، لقد نبهت التوجهات الملكية السامية في وقت مبكر بضرورة التعامل الخلاق مع طرفي هذه المعادلة الشيء الذي بدأ يجد له صدى من خلال مجموعة من الأوراش والمشاريع التي انكبت عليها كتابة الدولة في البيئة خلال السنة المالية المنصرمة ونتمنى صادقين أن تتواصل مجهوداتكم على هذا المستوى بنفس الجدية والحماس وإيجاد الصيغ الضرورية للاستفادة من مخبرات والمجهودات الفعاليات المدنية المختصة، وكذلك استثمار العلاقات مع العديد من الأطراف الأجنبية التي راكمت معاريف وخبرات مهمة في مجال المحافظة على البيئة.

ثانيا: البريد والتقنيات الإعلامية، أنتقل الآن إذا سمحتم بعرض وجهة نظرنا في ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالبريد والتقنيات الاعلامية وهي الإدارة المشرفة على قطاع لاتخفى أهميته الاستراتيجية بالنسبة للمستقبل والدور المنوط بها لتأهيل بلادنا في عالم المعرفة والاتصال والاعلام.

في البداية، لابد من التأكيد على العهد الجديد الذي دشنته هذه الإدارة منذ قانون 96/24، الذي تم بموجبه اعتماد هيكلة جديدة للقطاع تتضمن كل من اتصالات المغرب وبريد المغرب والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وعلى الرغم من بعض الشوائب التي رافقت عملية إعادة الهيكلة هاته خاصة فيما يرتبط بتحديد المهام وتقسيم الممتلكات، فالواضح أن هذا التنظيم الجديد بدأ يترسخ مع مرور الوقت وبدأت عملية التفاعل الايجابي فيما بين هذه المؤسسات تتحسن يوما عن يوم، مما ينعكس على أداء القطاع ككل ويحسن من تدخلاته على مختلف المستويات ومن خلال العرض الشامل الذي تفضل به السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول وما قدمه من شروحات يتضح أن الوزارة الوصية بدأت تتحكم في الاستراتيجية العامة المحددة لتحريك القطاع وتعميم الشبكة عبر التراب الوطني وترسيخ الأسس الأولية للصناعة الحقيقية في هذا المجال.

لقد حدد قانون 96/24 الأسس القانونية من أجل الانفتاح وتحديث القطاع على مستوى الخدمات البريدية والمالية التي يقدمها بريد المغرب، والمطلوب تفعيل هذه المقتضيات في مجال البريد السريع الدولي عبر نظام التراخيص وتحديد الإطار العام لتدخلات الخواص على قاعدة المنافسة بإنشاء الشركات الفرعية وتنمية المساهمات في الشركات التي يندرج نشاطها في إطار المهام الموكولة لمؤسسة بريد المغرب، وسيسمح ذلك بتطوير الشبكة والزيادة في فعاليتها وحجمها وإدخال التقنيات الجديدة.

وبالنسبة لقطاع الاتصالات فمن الضروري أن نسجل التطور الملحوظ في التجهيزات الأساسية وهو ما يساعد على الارتفاع المتزايد لحضيرة المشتركين في الهاتف القار والنقال على السواء ومعلوم أن هذا الأخير مرشح لأن يعرف مزيدا من التطور نتيجة منح رخصة استغلال خط ثاني في الأسابيع القليلة المقبلة، وفي هذا الصدد نطالب بضرورة ضمان التواصل والإخبار المستمر بين كتابة الدولة والبرلمان لنكون على بينة من الشروط والتحملات النهائية التي ستستفيد في إطارها إحدى الشركات المرشحة من الشركات السبعة التي تم انتقاؤها.

إن الحديث عن قطاع البريد والاتصالات يفرض بالضرورة إثارة موضوع التفاوتات الكبرى في هذا المجال بين المدن والبوادي الأمر الذي يفرض مضاعفة المجهودات حتى يتم تعميم الاستفادة من هذه الخدمات على كل سكان العالم القروي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن هذا القطاع يعتبر بوابة لدخول بلادنا مجتمع الإعلام والمعرفة وتداول المعلومات، وكلنا على علم بكون أحد الأجوبة الأساسية لتطوير الإدارة المغربية يتمثل في التحكم في التقنيات الإعلامية وإحلال مفهوم جديد للاتصال والخدمات العمومية، إن

تحقيق مجموعة من الأهداف التي أصبحت تكتسي طابع الإستعجال تفرض مضاعفة الجهود من أجل إنجاز الطريق السيار للمعلوميات وإدماج التقنيات الإعلامية في المجال التربوي وتأسيس الشبكة الداخلية للربط فيما بين الإدارات علما بأن كل هذه الأهداف تبقى في حاجة إلى تتبع وتقويم مستمرين وتكييف الإطار القانوني والتنظيمي مع ما يستجد من ظواهر وتقنيات وابتكارات في هذا المجال، إننا واعون بأن ماخصص لذا القطاع من اعتمادات يبقى غير كاف لتحقيق كل الأهداف التي أشرنا إليها فيما سبق ومع ذلك فإن كفاءة السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالقطاع والإرادة القوية المعبر عنها في التصريح الحكومي لولوج المغرب لمجتمع الإعلام والمعرفة خير مسلك خدمة المصلحة الوطنية ونعلن بأننا سنصوت بالإيجاب على كل هذه الميزانيات التي تدخلنا فيها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

سنستأنف الجلسة في الثالثة بعد الزوال لمواصلة مناقشة مشاريع الميزانية المدرجة في اختصاص لجنة المالية.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.